

محاضرات في الجغرافية الاقتصادية
إعداد
أ.د. خبابه عبدالله

مقدمة عامة

الجغرافيا الاقتصادية كفرع رئيسي من فروع من الجغرافيا والذي يتشعب بدوره الى فروع ثانوية. وتأثير هذه الأخيرة على اقتصاديات الدول الناشئة. و نسعي من خلال هذه المطبوعة لتحقيق جملة من الأهداف :

- 1-تعريف الطالب بالعلوم المختلفة .
 - 2-التعريف بالتوزيع الجغرافي للموارد الاقتصادية.
 - 3-فهم طبيعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في العالم وأثر ذلك على العلاقة مع البيئة التي يعيش فيها الإنسان.
 - 4-تنمية مهارات الطلبة في التعرف على مواقع الدول والمعالم البارزة الأخرى من خلال خارطة العالم.
 - 5- دعم المفاهيم العلمية المكتسبة في الأطوار السابقة.
 - 6- مساعدة الطالب على اكتساب معارف جديدة تمكنه من اتخاذ مواقف علمية إزاء بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية،وبالتالي الوصول إلى التعبير لجيد عما يدور في ذهنه من تساؤلات،وتطورات حول الواقع الاقتصادي الذي يحيط به،
 - 7- تحسيس الطالب بأهمية علم الجغرافية الاقتصادية للمحافظة على كيانه ورفع مستوى معيشته،عن طريق تبادل المنافع.
 - 8- معرفة العوامل الرئيسية والآليات البسيطة للنشاط الاقتصادي.
 - 9-بيان العلاقة بين الجغرافية الاقتصادية والعولمة ومدى تأثير هذه الأخيرة على اقتصاديات الدول الناشئة.
 - 10- تعريف القارئ المبتدئ بالمفاهيم الاقتصادية.
 - 11-تدريب الطالب على تعيين موقع الجغرافيا الاقتصادية بالنسبة لعلم الجغرافيا، و تعريفها. دراسة الموارد الطبيعية و تقسيماتها ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية.
 - 12-تصنيف الأنشطة الاقتصادية. ودراسة نماذج من الأنشطة الاقتصادية
 - 13 -يتوقع بعد إنهاء دراسة هذا المقرر أن تتمكن الطالب من فهم المتغيرات الجغرافية المؤثرة في قيام النشاط الاقتصادي.
- و تتطور قدراتها على الفهم و الإدراك المتعلق بالأنشطة الاقتصادية.

لقد عمد الباحث إلى تبسيط العرض قدر الإمكان تجنباً للتعقيدات ما أستطاع إليه سبيلاً، ولكي يكون هذا المؤلف وحدة علمية متكاملة قسم مجموعة من الفصول على النحو الآتي:

الفصل الأول مفهوم الجغرافية الاقتصادية .

- 1- العلم والمعرفة.
- 2- محتوى الجغرافية الاقتصادية
- 3- تعريف الجغرافية الاقتصادية.
- 4- مضمون وميادين الجغرافية الاقتصادية.
- 5- أنواع الجغرافية الاقتصادية .

الفصل الثاني : الموارد الاقتصادية.

- 1- ماهية الموارد الاقتصادية .
- 2- لماذا ندرس الموارد الاقتصادية.
- 3- أنواع الموارد الاقتصادية .
- 4- علاقة الموارد الاقتصادية بعلمي الاقتصاد والجغرافية.

الفصل الثالث : الإنتاج

- 1- مفهوم الإنتاج:
- 2- علاقات الإنتاج:
- 3- الدورة الإنتاجية
- 4- عمليات إعادة الإنتاج:
- 5- عناصر الإنتاج.
- 6- النظريات السكانية

الفصل السادس: النقل والتجارة

- 1- النقل (أهمية النقل والعوامل المؤثرة فيه، أنماط النقل).
- 2- التجارة (تطور التجارة وأهميتها والعوامل المؤثرة في قيام التجارة الدولية).

الفصل السابع: مفهوم الاقتصاد السياحي

- 1- تعريف السياحة
- 2- أنواع السياحة
- 3- فوائد وعيوب السياحة

الفصل الثامن : الاقتصاد الصناعي

- 1- تعريف الاقتصاد الصناعي :
- 2- الصناعة، أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية

الفصل الأول

مفهوم الجغرافية الاقتصادية

البحث الأول: العلم والمعرفة

تعريف العلم: إن كلمة العلم لغة تعني إدراك الشيء بحقيقته، وبعبارة أخرى "مجموعة المبادئ والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقات القائمة بينها". والبعض الآخر يعرفه "ذلك الفرع من الدراسة التي تتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة والتي تحكمها قوانين عامة، وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة".

أقسام العلوم: تنقسم الى ثلاثة أقسام:

1- العلوم المجردة: مجموعة النظريات والقوانين التي لا تدخل بعين الاعتبار الاحاسيس والعواطف وتتعامل بلغة الاعداد والارقام مثل الرياضيات والاحصاء.

2- العلوم الطبيعية: مجموع النظريات والقوانين التي تدرس العلاقة بين المواد في الطبيعة مثل الفيزياء، الكيمياء، البيولوجيا.

3- العلوم الانسانية: مجموع النظريات التي تدرس العلاقة بين الانسان والانسان من جهة والانسان والمادة من جهة اخرى، من بين هذه العلوم: علم الاجتماع، علم التاريخ، علم الاقتصاد... الخ.

- **المعرفة:** أشمل وأوسع من العلم، ذلك لأنها تشمل كل الرصيد الواسع والضخم من المعارف والمعلومات التي استطاع الانسان باعتماره كائن ومخلوق مفكر يتمتع بالعقل، أن يجمعه خلال وعبر التاريخ الانساني الطويل بواسطة فكره. والمعرفة ثلاثة أنواع:

1- المعرفة الحسية: وهي مجموعة المعارف التي تعرف عليها الانسان حسيا بواسطة السمع، البصر، اللمس، الذوق والشم. ومن أمثلتها تعاقب الليل والنهار، تكاثف السحب، تهطل الأمطار.

2- المعرفة التأملية: مجموعة من المعارف والمعلومات التي يتحصل عليها الانسان بواسطة فكره لا حواسه مثل التأمل في اسباب الحياة والموت، خلق الكون... الخ.

3- المعرفة التجريبية: تتحقق على أساس المعرفة والملاحظة العلمية المنظمة والتجارب المختلفة.

- الثقافة: انماط وعادات وتقاليد وسلوك ومعارف وقيم واتجاهات اجتماعية ومعتقدات واساليب تفكير، ومعايير يشترك فيها افراد جيل معين ثم تنتقلها الاجيال، جيل بعد آخر بواسطة وسائل الاتصال والتواصل الحضاري.

البحث الثاني: تعريف الجغرافيا الاقتصادية

أولاً: تعريف الجغرافية الاقتصادية

ترجع صعوبة الوصول إلي تعريف جامع للجغرافي إلي كونها علم مزدوج الشخصية فيه جانب طبيعي وفيه جانب بشري ويشتمل علي نشاط الإنسان في المكان ، كما يستمد هذا الفرع تسميته كفرع من فروع الجغرافية من كل من علم الجغرافية والصفة من الاقتصاد ، ولعل أول من أطلق هذه التسمية على هذا الفرع هو الجغرافي الألماني و . غوتر (w.coyz) عام 1882م ، وهناك العديد من التعاريف للجغرافية الاقتصادية

مكندر: هي العلم الذي يدرس إنتاج السلع وتوزعها.

جونز: هي العلم الذي يدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية ودراسة إنتاج الحرف والنشاط الاقتصادي.

الكسندر: إن الجغرافية الاقتصادية تشمل كل أنواع الأنشطة التي يقوم بها الإنسان في العالم وينتج عن ذلك إنتاج وتبادل واستهلاك سلع ذات قيمة وفائدة ، وإن أي شيء يدفع الإنسان ثمناً له أو يسعى للحصول عليه ، أو يعمل لكي ينتجه ، يعد سلعة اقتصادية.

فالجغرافية الاقتصادية : تعني الدراسة لأنواع نشاط الإنسان على سطح الأرض لإنتاج وتوزيع موارد الثروة الاقتصادية واستهلاكها .

ولهذا المعنى فإن الجغرافية الاقتصادية تعد فرعاً من فروع الجغرافية البشرية ، وهي أكثر تلك الفروع وضوحاً وتحديداً وأوسعها ميداناً وأغناها مادة وأكثرها مراجع ، لأنها تتناول بالبحث والدراسة موارد الثروة الاقتصادية في أقاليم العالم المختلفة من حيث الإنتاج والتسويق والاستهلاك ، كما تدرس المشكلات المتعلقة بتوزيع مظاهر النشاط الاقتصادي على سطح الأرض وعلاقتها ببيئتها الطبيعية ، وهي تعنى بدراسة الحرف ، كما أنها تتناول موارد الثروة الاقتصادية والطبيعية والبشرية كما تهدف إلى حصر موارد الثروة الاقتصادية في بيئات العالم ، وتوضيح طرق الاستفادة منها واستثمارها عقلاً . إضافة إلى ما سبق ذكره يمكن الاستدلال علي خمسة مفاهيم فيما يتعلق بتعريف علم الجغرافيا ومنها:

أولاً: مفهوم الجغرافية كعلم وصف الأرض (مدرسة اللانسكيب) وهذا تعريف مستمد من كلمة Geography التي تتكون من مقطعين Geo بمعنى الأرض و Graphas بمعنى وصف ، وبناء علي ذلك تصبح الجغرافيا الاقتصادية هي علم وصف الظواهر الاقتصادية الموجودة علي سطح الأرض .

ثانياً: مفهوم الجغرافية كعلم علاقات (المدرسة الإيكولوجية) والتي تقول أن الجغرافيا هي دراسة البيئة الطبيعية علي الإنسان وعلي ذلك يصبح تعريف الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة البيئة الطبيعية علي النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان. وجاءت المدرسة الإمكانية لترفض هذا الرأي وتقرر أن الإنسان هو الذي يؤثر في البيئة الطبيعية وان البيئة تتيح للإنسان إمكانات قد يستغلها الإنسان وقد لا يستغلها, وبناء علي ذلك الرأي فان الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة استغلال الإنسان للبيئة الطبيعية وإنتاجية السلع والخدمات النافعة منها , ثم ظهرت حديثا المدرسة الاحتمالية التي تري أن التأثير بين الإنسان والبيئة متبادل وبناء علي هذا الرأي الأخير فيكون علم الجغرافيا الاقتصادية هو دراسة العلاقات المتبادلة بين الظاهرة الاقتصادية من ناحية والبيئة من ناحية أخرى .

ثالثاً: مفهوم الجغرافيا كعلم تباين الظواهر المهمة التي تؤثر في حياة الإنسان علي سطح الأرض (مدرسة التباين المكاني) ومن هنا يكون تعريف الجغرافيا الاقتصادية بأنها دراسة تباين وتشابه الظواهر الجغرافيا الاقتصادية من مكان لآخر علي سطح الأرض ثم تفسير هذا التباين والتشابه بالعوامل المختلفة التي تؤثر فيه وتعليه .

رابعاً: مفهوم الجغرافية كعلم الأقاليم (المدرسة الكورولوجية) أي أن الجغرافية هي محاولة تقسيم سطح الأرض إلي أقاليم متميزة علي أساس أن كل إقليم له خصائص طبيعية وبشرية تميزه عما سواه , وبالتالي يكون علم الجغرافيا الاقتصادية هو محاولة تقسيم سطح الأرض إلي أقاليم اقتصادية وتحليل كل من هذه الأقاليم الاقتصادية .

خامساً: هذا المفهوم يري أن الجغرافيا تدرس التنظيم المكاني للظواهر الجغرافية , أي توزيعها الجغرافي وتنظيمها في المكان وتبعاً لذلك فان الجغرافيا الاقتصادية تدرس التنظيم المكاني (التوزيع الجغرافي) للأنشطة الاقتصادية ومعني التنظيم المكاني محاولة فهم كيف يقوم الإنسان والمجتمع بتنظيم أنشطته الاقتصادية في المكان .

التعريف الشامل

أن الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة (وصف) الظواهر الاقتصادية المختلفة علي سطح الأرض ثم تحليلها لمعرفة خصائصها والوقوف علي التوزيع الجغرافي لها وإدراك العلاقات المتبادلة بين الظواهر الاقتصادية وعناصر البيئتين الطبيعية والبشرية مع ربط كل هذا ببعض.

ثانياً: ماهية الجغرافية الاقتصادية :

المدرسة البرجوازية (الرأسمالية) انطلقت من نظرتها المثالية الميتافيزيقية إلى الوجود حيث عدت

الجغرافية الاقتصادية فرعاً من فروع الجغرافية البشرية.

-أما المدرسة الماركسية فقد انطلقت في تسميتها للشق الثاني من الجغرافية بالجغرافية الاقتصادية من

نظرتها إلى الاقتصاد ودوره المهم في تطوير المجتمعات , وفي الوقت ذاته فإنها لا تنكر دور الإنسان , لأن العملية الاقتصادية تقوم على علاقة ترابطية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج , وللعامل البشري الدور الحاسم في عملية التطور الاجتماعي .

تجدر الإشارة إلى أن تقسيم الجغرافية إلى طبيعية واقتصادية حسب آراء المدرسة الأوربية البرجوازية أو طبيعية أو اقتصادية حسب مؤيدي المدرسة الماركسية , لا يعني أبدا إقامة الحواجز بينهما لأن الواقع الحياتي للمجتمعات البشرية يفترض العكس , وإن العلاقة بين الجغرافية البشرية والاقتصادية علاقة جدلية ديباليتكية , وهما وجهان لعملة واحدة .

البحث الثالث : تطور الجغرافيا الاقتصادية :

تعتبر الجغرافيا الاقتصادية من أهم الفروع الرئيسية للجغرافيا، وتختص بسلوك الإنسان الاقتصادي في البيئة أو المكان بمعظم مكوناته ولم يظهر هذا الفرع بصورة مستقلة نسبيا عن بعض فروع الجغرافيا إلا في نهاية القرن التاسع عشر حيث عرف الفكر الجغرافي تحولات عميقة وأصبح للجغرافيين اهتمام متميز بالظاهرة الاقتصادية ضمن المجال وتمخضت عن ذلك ظهور الجغرافيا الاقتصادية كفرع مستقل من فروع الجغرافيا. في تاريخ الجغرافيا الاقتصادية وجود العديد من التأثيرات القادمة أساسا من الاقتصاد والعلوم الجغرافية. مرت الجغرافيا الاقتصادية بعدة مراحل تطويرية واضحة:

1- المرحلة النفعية للدراسة الجغرافية:

في البداية كان اهتمام الجغرافيين ينصب على الفائدة العلمية لعلم الجغرافيا وقد اقتضى هذا الاتجاه الاهتمام بدراسة الإنتاج والتجارة والنقل وغيرها من الموضوعات التي تهتم بها الجغرافيا الاقتصادية الحالية وقد ساد هذا الاهتمام طوال القرنين السابع والثامن عشر وكان هذا الاتجاه مجرد اهتمام فكري للجغرافيين ولم يدرس في إطار فرع مستقل.

2- مرحلة الجغرافيا التجارية:

كانت تتناول موضوعات إنتاج وتجارة السلع الرئيسية في العالم علي ضوء أسسها الجغرافية المتنوعة وتتخللها الإحصائيات المعاصرة والمجددة باستمرار وتدعمها بعض الحقائق الجغرافيا العالمية التي تؤكد دراسة الإنتاج والتجارة وكانت العوامل الجغرافية ضمن الظروف السياسية والاقتصادية المؤثرة في الإنتاج والتجارة وهذه المرحلة استغرقت معظم القرن التاسع عشر. وكانت أول تسمية للجغرافيا الاقتصادية في بداية الثمانينات في القرن التاسع عشر بعد ظهور كتاب الجغرافيا الاقتصادية للجغرافي الألماني (جوتز gotz) والذي حاول فيه تتبع تأثير اختلاف الظروف الطبيعية والبشرية على الإنتاج في

أقاليم مختلفة من العالم وذلك بهدف خلق جغرافيا اقتصادية مغايرة للجغرافيا التجارية التي سادت في القرن التاسع عشر

3-مرحلة تطور الجغرافيا الاقتصادية كفرع مستقل

وهي مرحلة حديثة مقارنة بمرحلة تطور الجغرافيا عامة وقد تعاضم تأثير الإنسان في البيئة وأصبح له اليد العليا إلى درجة إنكار المدرسة السوفييتية والشرقية لتأثير البيئة في الإنسان وتعددت مجالات وجوانب التأثير البشري إلى حد استحاله فيه على الجغرافيين حصر كل مظاهر تأثير الإنسان بمكوناته البيئية لتعاضم المعرفة الجغرافية مما أدى إلى ظهور عدة فروع مستقلة في الجغرافيا الاقتصادية أيضا كجغرافية الصناعة، وجغرافية المعادن والطاقة، وجغرافية النقل والمواصلات، وأخيرا جغرافية السياحة، بعد تعاضم اثر السياحة كمورد اقتصادي، وأصبحت الجغرافيا تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية شبة متوازنة هي الجغرافيا الطبيعية، والجغرافيا الاقتصادية، والجغرافيا الاجتماعية، بدلا من التقسيم الثنائي التقليدي القديم إلى: جغرافيا طبيعية وجغرافيا بشرية، وأصبحت الجغرافيا الاقتصادية تهتم بالسلوك والتأثير البشري والاقتصادي في البيئة والمكان هذا التقسيم والتفرع اصبح ضرورة ملحة لتنظيم المعرفة الجغرافية المتنامية لتعاضم تأثير الإنسان بمكوناته البيئية وتنوع مجال هذا التأثير بما يتماشى ومناهج الجغرافيا المعاصرة وخاصة شمولية الواقع المجالي.

البحت الرابع : علاقة الجغرافية الاقتصادية بالعلوم الأخرى

إن الإحاطة بالعلوم الأخرى شيء هام للاستيعاب الناتج الموضوعية التي ينتهي إليها البحت في تلك العلوم وهي حصيلة يجب أن يستعين بها الجغرافي في فهم وتفهم الظاهرة الجغرافية وفي الوصول إلى تحليل منطقي لها وبالتالي نستطيع ابتكار نتائج تتصل بالظواهر الطبيعية التي هي موضوع دراسته . فمثلا إذا أردنا دراسة زيت البترول نجد أن عملية اكتشافه من اختصاص هندسة البترول وعملية تكريره ونقله هي عملية صناعية أما عملية التسويق والتوزيع فتدخل في علم الاقتصاد أما دور الجغرافيا الاقتصادية فهو دراسة مشاكل الموقع وهل الموقع مناسب للإنتاج وأين ستقوم مناطق وأين يمكن أن تقام عملية التكرير ودراسة وسائل المواصلات والبحت عن أصلح اثار البيئة على الإنتاج ودراسة السلع المنافسة ومناطق إنتاجها ومن هنا كانت الإحاطة بنتائج العلوم الطبيعية والإنسانية الهامة جدا للجغرافي نظرا لان ميدان دراسة الجغرافية يتضمن الميدانين معا ولقد أدى ذلك إلى أن وصف الباحثين الجغرافيا بأنها علم تركيبى بمعنى انه يتركب من مجموعة متنوعة من نتائج العلوم . لكن الأمر ليس كذلك وإنما الهدف الأساسي هو أن يكون لدى الجغرافي القدرة على التوفيق بين هذه النتائج والتنسيق بينهما لتكون معبرة في مجال موضوع دراسته لبعض الظواهر سواء كانت طبيعية أو بشرية والجغرافيا الاقتصادية تأخذ اسمها من الجغرافيا وذلك يعني أنها تؤكد على دراسة المكان بخصائصه الطبيعية والبشرية . كما تأخذ صفاتها من الاقتصاد وكلمة الاقتصاد هنا تعني تلك الأجزاء من العلوم التي تتعلق بالتطبيقات . غير أن الجغرافيا

الاقتصادية لانهتم بالجوانب التطبيقية لعلم الجغرافية وإنما تهتم بالجوانب الاقتصادية .

الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد:

وللجغرافية الاقتصادية علاقة وطيدة بعلم الاقتصاد إذ تعالج بعض النظريات والموضوعات التي يدرسها علم الاقتصاد فان العلاقة وثيقة بين العلمين . فعلى دارس الجغرافيا الاقتصادية أن يهتم بمبدأ وقواعد ونظريات علم الاقتصاد حتى يستطيع تفسير العوامل الاقتصادية المؤثرة في إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات وعلى دارس الاقتصاد أن يدرس الجغرافية الاقتصادية التي تعالج موارد الثروة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق غايات الإنسان فالاقتصاديون في حاجة إلى فهم الأسس الاقتصادية داخل الأقاليم الجغرافية المختلفة وعليهم البحث في المشكلات التي تنتج عن ندرة الموارد وهذه الندرة نتيجة لكثرة الحاجيات ولذلك نشأة النظم الاقتصادية لعلاج المشكلة الاقتصادية كمشكلة الإنتاج . فعلم الاقتصاد لا يدرس الجهد الذي يبذله الإنسان حتى يتمكن من إشباع حاجياته المتعددة وطرق إشباعها بأقل جهد وأقل تكلفة فالحاجيات هي المحرك والجهد الذي يبذله الإنسان هو الوسيلة بينما إشباع الحاجة هو الغاية . فالاقتصاديون في دراستهم لغلة يتناولون الموضوع من الجوانب التي تتحكم في أسعاره والعرض والطلب وتقلبات الأسعار وتكاليف الإنتاج وتمويل مشروعات الإنتاج والتخزين والتسويق دون الربط والتوزيع والوصف والتعليل الذي تهتم به الجغرافية الاقتصادية. لكن الجغرافية الاقتصادية تعالج الموضوع بطريقة تختلف عن ذلك فهي تتناول دراسة القطن في ناحية طبيعية. هذه المادة والعوامل المتحركة في إنتاجها وتوزيعها الجغرافي وتحليل هذا التوزيع وكمية الإنتاج أي أنها تهتم بالإنتاج في حين يهتم علم الاقتصاد بالتوزيع والاستهلاك ومن هنا تتضح العائقة بين العلمين. فهناك ارتباط بين الإنتاج والتوزيع والاستهلاك كما تتناول العلوم الزراعية نفس الموضوع حيث يهتم دارس العلوم الزراعية في دراسة منتج معين " القطن " بحيث يركز على ظروف الزراعة والتركيز على غلة ما في فصل معين والعوامل المؤثرة في زيادة الإنتاج والتهجين . كما توجد علاقة بين الجغرافية الاقتصادية والإحصاء فالجغرافية الاقتصادية تدرس السلع والخدمات وتقيس العلاقات بينهما ولا يكون ذلك دقيقا إلا باستخدام المقياس الرياضي وهذا ما يقوم به رجل الإحصاء حيث يقوم بوضع القوانين الرياضية الصالحة لاستخدامها في الجغرافية الاقتصادية ولذلك كان من الضروري أن يلم دارس ج - إق بالإحصاء . تعرف الجغرافيا الاقتصادية بأنها تدرس التغيرات الإقليمية الصناعي والتجاري المكاني لسطح الأرض فيما يختص بنواحي نشاط الإنسان المتصلة بإنتاج وتبادل واستهلاك الثروة وتفسير هذا التباين وحجم تأثير العوامل الطبيعية والاجتماعية بمكوناتها على دراسة الظاهرة الاقتصادية بينما يعالج علم الاقتصاد إنتاج السلع الاقتصادية وحركة تبادل هذه السلع وبما أن الإنتاج يرتبط بأنواع الموارد وخصائصها المتباينة التي تتأثر بالظروف الطبيعية لبيئة الموارد فإن دراسة الجغرافيا يمكن إن تفيد في دراسة الاقتصاد فيظهر ما

يعرف بالجغرافيا الاقتصادية تأخذ على عاتقها توزيع الموارد وظروف البيئة الطبيعية التي تؤثر على خصائص واستخدام هذه الموارد. فمثلا لا يفسر الاقتصادي تذبذب إنتاج الاتحاد السوفيتي من القمح كما لا يستطيع إن يعرف أسباب الثبات النسبي لإنتاج الولايات المتحدة من القمح ولكن دارس الجغرافيا الاقتصادية يمكنه ذلك لأنه يقف على العوامل الطبيعية التي تفسر التباين الموجود. فرغم عظم مساحة نطاق القمح لكنه يقع على مجموعة دوائر عرضية محدودة وإن فإن أي تغيير مناخي في هذا الإقليم يحدث خسائر فادحة علي طول عرض النطاق الذي يرتبط توزيعه بخط العرض بينما نطاق القمح الأمريكي هو نطاق طولي من الشمال إلى الجنوب وعليه فإن التغيرات المناخية هنا لا تتسبب إلا في تأثير محدود على إنتاج القمح، وهذا المثال يؤكد أهمية الجغرافيا الاقتصادية لعالم الاقتصاد. ورغم أن الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد يعالجان موضوعات مشتركة (الإنتاج والتبادل التجاري والاستهلاك) فإن لكل منهما منهجه وأساليبه الخاصة والتي تحقق أهدافها.

البحث الخامس: نظم التحليل في الجغرافيا الاقتصادية

إن كلمة منهج تعني الصفة العامة للدراسة أو البحث فلاشك أن هناك أوجه اتفاق بين الجغرافيين وخاصة في الخطوط العريضة لموضوعات الجغرافية. إلا أن هناك أيضا أوجه تفاوت تتركز حول تابعة بعض الموضوعات أو الدراسة التفصيلية جدا للجغرافية. كما أن هناك أوجه التفاوت في اختيار أنسب المناهج وطرق ووسائل البحث أو الدراسة بالإضافة الى التفاوت في تفصيلات تحليل وعرض المعلومات سواء أن كانت مقدمات أم نتائج ورغم أن أوجه التفاوت في الرأي التي تتعلق غالبا باتجاهات واهتمامات معينة قد تكون كثيرة أو قليلة بقدر لا يناسب موضوع الدراسة.

للجغرافيا الاقتصادية مناهج بحث متعددة، كل منها يحقق أهدافا معينة ومتغايرة، وهذا لا يلغي المناهج الأخرى لعلم الجغرافيا والأسس النظرية التي يركز عليها هذا العلم، فمنهج التحليل المكاني يهدف إلى إبراز الاختلافات المكانية لتوزيع الظواهر الجغرافية أو المشكلات، ومنهج الدراسات السببية والتأثيرية يهدف إلى الوقوف على أسباب تباين وتغاير هذه الظواهر ومنهج شمولية الواقع الجغرافي يؤكد ضرورة دراسة الظاهرة الجغرافية في بيئتها أي في حالة تفاعلها مع مكونات البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

فضلا عن هذه المناهج الخاصة بعلم الجغرافيا عموما توجد أربعة مناهج للتحليل في الجغرافيا الاقتصادية، تنظم عرض وتحليل الظواهر الاقتصادية وهي: منهج التحليل الحرفي، ومنهج التحليل المحصولي، ومنهج التحليل الإقليمي، وأخيرا منهج التحليل الموضوعي، ولكل من هذه المناهج مزاياه. **1- منهج التحليل الحرفي:** ويتعرض بالدراسة لحرفية الإنسان ومزاويلته لحرفة معينة في مكان ما من الأرض وما هي الاستجابة الطبيعية للإنسان مع ما تقدمه له البيئة من موارد وإمكانات الحياة اليومية.

ويمارس الإنسان كثيرا من الحرف بعضها في طريقها إلى الانقراض كالجمع والالتقاط والصيد البري وحرف قائمة ومزدهرة كالرعي والزراعة والصناعة والتجارة وان اختلفت عبر الأزمنة والأمكنة عبر العالم كوحدة توزيعية بمكوناته تطبيق هذا المنهج حتى يمكن إبراز البعد المقارن لعناصر وخصائص الحرف المختلفة وعليه يراعى الاهتمام بتوزيع الحرفة والعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في تباين توزيع الحرف في كل أنحاء العالم .

2-منهج التحليل المحصول :

يؤكد هذا المنهج دراسة الجغرافيا الاقتصادية للغلة المختلفة زراعية كانت أم معدنية ويبدأ بتعريف طبيعة الغلة وتليها معرفة الشروط الطبيعية والبشرية اللازمة لإنتاج الغلة ومدى توافر هذه الشروط في أنحاء العالم وبالتالي درجة صلاحية الأماكن لتوطن الغلة وانسب ظروف الإنتاج ثم يدرس التباين الإقليمي والمكاني لإنتاج الغلة ثم مراحل الإنتاج والنقل والتسويق والاستهلاك وتباينه الإقليمي وتفسير هذا التباين .

3-منهج التحليل الإقليمي:

يؤكد هذا النهج دراسة الجغرافيا الاقتصادية للأقاليم الطبيعية في العالم فيقسم الجغرافي العالم إلى مجموعة من الأقاليم الطبيعية التي لا شك أن لها تأثير واضح في تحديد موارد وثروة الإقليم ومدى إمكانية استغلالها، ومن هذا المنهج يتفرع أيضا منهج التحليل الإقليمي النوعي الذي يقتصر على دراسة الجغرافيا الاقتصادية لوحدات مكانية اصغر من الكرة الأرضية كالقارات والدول وذلك للوقوف على الإمكانيات الاقتصادية لهذه الوحدات المكانية.

ويستخدم هذا المنهج عندما يكون الهدف هو معرفة مراكز الثقل الاقتصادي في العالم الوحدات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية فيه

4- التحليل الموضوعي :

طبقا لهذا التحليل يقوم الجغرافي بدراسة الظاهرة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والتعدين والطاقة والسياحة والعوامل المؤثرة فيها وتأثيرها على الظواهر الأخرى ويمكن أن نميز أربعة جوانب بحث هذه الظاهرة الاقتصادية:

*أ الظاهرة ومقومات قيامها ومدى مساهمة هذه الأعمال في تكوين هذه الظاهرة ومدى دوامها أو بقائها

أو تداخلها مركبة مع الظواهر الأخرى في البيئة

*ب الظاهرة الاقتصادية كقطاع إنتاجي يعرض فيها الإنتاج وتطوره وإنتاجية العامل والآلة والوحدة

المساحية وحجم العمالة وتركيبها في الظاهرة الاقتصادية والوزن النسبي للظاهرة المبحوثة بين

الظواهر الاقتصادية الأخرى .

*ج الظاهرة الاقتصادية كنمط من أنماط استغلال الأراضي ويهتم الجغرافي من خلال هذه الزاوية

بالتركيب النوعي لاستغلال الأراضي والحجم النسبي لمركبات الاستغلال وكثافة الاستخدام ووصف

هذا الاستغلال ومدى تركيزه وانتشاره... الخ. كما يهدف إلى تخطيط استغلال الأراضي والتركيب الأمثل لاستغلال الأرض في نمط الظاهرة الاقتصادية .

*د تأثير الظاهرة الاقتصادية في البيئة: لا يوجد استثمار خالص للموارد الطبيعية دون تأثيرات جانبية علي البيئة مثل تلوث الهواء والماء والصوت والتربة والغذاء، ويرتبط بكل ظاهرة اقتصادية نوع معين من الدمار لمكونات البيئة ففي مجال الزراعة نرى فساد التربة وتلوث المنظر العام كما أن الصناعة تحدث أيضا تلوثا معتبرا في الهواء والماء والصوت..... الخ. ومع ذلك فإن للظاهرة الاقتصادية تأثير إيجابي كبير على المحيط .

البحث السادس: محتوى الجغرافيا الاقتصادية:

تختص الجغرافيا الاقتصادية بدراسة استغلال الإنسان للموارد الطبيعية للأرض، وإنتاج السلع المختلفة فضلا عن الخدمات وتنحصر الجغرافيا الاقتصادية في ثلاثة موضوعات هي:

أولا: الإنتاج Production:

الإنتاج هو عملية تحويل الثروة الطبيعية إلي ثروة اقتصادية لها قيمة حقيقية وفعلية وهو ينقسم إلي ثلاثة أنماط.

(1) الإنتاج الأولي Primary وهو يسعى لإعادة المواد الغذائية والخامات بصورة أولية من البيئة، ويتأثر الإنتاج الأولي كثيرا بالعوامل الطبيعية .

(2) الإنتاج الثانوي Secondary هو الذي يقوم بتحويل الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية بالطرق الطبيعية والميكانيكية والكيمائية وجعلها صالحة لاستخدامات جديدة. ويشمل هذا الإنتاج علي الصناعات التحويلية التي تتضمن: المواد الغذائية بما فيها المشروبات والتبغ والغزل والنسيج والصناعات الكيمائية والهندسة الكهربائية، ويتأثر الإنتاج الثانوي بالعوامل البشرية والاقتصادية.

(3) الإنتاج العالي Tertiary ويتضمن هذا القطاع ما نسميه بالخدمات بم في ذلك الصيانة والإصلاح والإعمال المصرفية والائتمانية والتعليم والصحة التي تسهل عمل كل من الإنتاج الأولي والثانوي، وهو نوع من أنواع الإنتاج إلا أن عائده اعلي اقتصاديا أكثر من الإنتاج الأولي والثانوي.

(4) القطاع الرابع Quaternary وهو يتضمن كل أنواع الخدمات التي تقدم للقطاعات الإنتاجية (الأولية والثانوية والعالية) وكذلك الخدمات التي تقدم إلي قطاع الاستهلاك وينقسم إلي قسمين: خدمات مرتبطة بالاستخراج والتحويل وتسويق السلع مثل الخدمات المالية والتأمين والعقارية، وخدمات تقدم للمستهلك مثل الخدمات المالية والتأمين والخدمات الشخصية

وعرف فريق آخر مصطلح القطاع الرابع علي أنه الخدمات المكتبية والحكومية والصحية والتعليمية وأطلق علي العاملين بها اسم أصحاب الياقات البيضاء تمييزا عن أصحاب الياقات الزرقاء.

ثانيا: التبادل

(1) الموقع: (أ) العمل علي زيادة قيمة السلعة بتغيير موقعها – أي نقل السلع.(ب) المساعدة في سد حاجة السكان بتغيير مواقعهم – أي نقل الأشخاص .

(2) الملكية: العمل علي زيادة قيمة السلعة بتغيير ملكيتها

ثالثا: الاستهلاك:

يمثل الاستهلاك المرحلة التالية في التابع الاقتصادي. كما أن الاستهلاك هو سبب الإنتاج بجميع أشكاله, أي أن الاستهلاك هو هدف اقتصادي, فالاستهلاك هو الذي يولد الطلب علي جميع السلع والخدمات الموجودة علي الأرض

ويري البعض عدم تناول الجغرافيا الاقتصادية للتجارة والاستهلاك لأن لهما مجالات دراسة بعيدا عن حيز الجغرافيا, ومع ذلك فان دراسة الجغرافيا الاقتصادية لا تكتمل إلا بدراسة التجارة والنقل والاستهلاك

البحث السابع : مضمون الجغرافيا الاقتصادية ونظريتها.

تدرس الجغرافيا الاقتصادية تباين الأنشطة الاقتصادية وتشابهاها من مكان لآخر علي سطح الأرض سعيا لإنتاج السلع وإيجاد الخدمات ذات القيمة والنفع للإنسان , ويتضمن ذلك وصف التشابه والتباين المكاني في الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي وتحليلها وتعليلها وتفسيرها مع ربط الظواهر بعضها البعض , وأصبحت نظرية الجغرافيا الاقتصادية واضحة المعالم ويمكن إيجازها في نقطتين هما تحديد المشكلة , ثم تحليلها مكانيا .

(1) المشكلة:

يستدعي الأمر في البداية تحديد المشكلة أو الظاهرة الاقتصادية المراد بحثها وذلك بإعطاء تعريف دقيق لها وتوصيفها ويلي ذلك تصنيفها , ويأتي بعد ذلك قياس الظاهرة الاقتصادية قيد البحث وهناك أساليب مختلفة في القياس منها القياس بالمساحات أو الكميات أو العملة أو القيم النقدية أو السرعات الحرارية , ثم بعد ذلك تحديد سنة القياس .

(2) مرحلة تحليل الظاهرة الاقتصادية:

التحليل عملية عقلية في جوهرها ويهدف التحليل إلي عزل الصفات والخصائص المكانية والاقتصادية للظاهرة الاقتصادية قيد البحث , ولا بد وان يتم وصف الظاهرة الاقتصادية وصفا دقيقا قبل تحليلها , ويحدد الجغرافي الاقتصادي طريقة التحليل بأربعة أسئلة هي أين , لماذا (الشكل والعامل والعملية) , وماذا وكيف ؟

(أ) أين يتوطن النشاط الاقتصادي ؟

يعتبر الموقع أو الموطن الجغرافي احد الحقائق الجغرافية الأساسية, ويمكن الوقوف علي التوزيع الجغرافي للظاهرة الاقتصادية من الجداول الإحصائية الخاصة بها, فهذه الخرائط تف النمط وتشخصه, وتجيب عن السؤال الأول الهام في الجغرافيا الاقتصادية وهو أين التوزيع الجغرافي.

(ب) ما هي خصائص النشاط الاقتصادي :

فبعد أن ينتهي الدارس من تحديد موطن السلعة وموقعها الجغرافي ينتقل إلي البحث عن خصائصها الاقتصادية, فما هي خصائصها ومقدار الإنتاج وكفايته الذاتية وتجارته وإنتاجية الوحدة المساحية.

(ج) لماذا يقوم هذا النشاط الاقتصادي هناك ؟

يتعلق هذا السؤال بمعرفة الأسباب (العوامل) الجغرافية الطبيعية والتاريخية والاقتصادية والبشرية في التوزيع الجغرافي للظاهرة الاقتصادية أي التعليل ويمكن الاستدلال علي أربعة أساليب يستعين بها الدارس: أسلوب السبب والنتيجة وأسلوب العلاقات الطبيعية والحضارية وأسلوب العلاقات الداخلية والخارجية وأسلوب الارتباط الرياضي والكمي .

البحث الثامن: أهداف الجغرافيا الاقتصادية

إن الجغرافيا الاقتصادية لها نواحي نفعية مفيدة وتطبيقية للمجتمع بالمعنيين الضيق والواسع. تتمثل الناحية النفعية الضيقة للجغرافيا الاقتصادية فهي تفيد المصدرين والمستوردين من أين يأتون بفائض السلع المطلوبة وإلى أين يبعثون بها ؟ فهذه هي الوظيفة الثقافية لهذا العلم . أما الناحية الاقتصادية فهي المساهمة في حل مشاكل إنتاج الثروة الاقتصادية وتأدية الخدمات في أماكنها وتبادلها واستهلاكها (توزيعها).

ويمكن حصر أهداف الجغرافيا الاقتصادية في هدفين هما: هدف علمي أكاديمي فلسفي تربوي, وهدف تطبيقي نفعي للمجتمع مباشرة بالمعني الواسع.

1-الهدف الأكاديمي للجغرافيا الاقتصادية: معرفة التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية علي الأرض

, وتنظيمها وتباينها المكان وأسباب ذلك وتفسيره وتعليله , وتحديد مناطق التخصص الإنتاجي , ودراسة اقتصاديات الأقاليم وتحليلها للوقوف علي خصائصها الاقتصادية للمكان , وتصنيف أنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان , واثر الأنشطة الاقتصادية علي بقية ظاهرت المكان , الإلمام بالمفاهيم العلمية ذات الصلة بهذا الفرع.

2-الهدف النفعي العملي التطبيقي للجغرافيا الاقتصادية: ويتلخص دور الجغرافي الاقتصادي لتحقيق الهدف

العلمي النفعي التطبيقي لهذا العلم في القيام بعمل مسح شامل للموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية المتاحة في الدول وأقاليمها المختلفة لإعداد قاعدة البيانات الضرورية للتخطيط , ومع وصف الحالة الاقتصادية فيها وعمل التحليلات العلمية النوعية وتحديد المواقع الأفضل لتوطين المشاريع ووضع أفضل نموذج لاستخدامات الأرض , وتقييم السياسات الحكومية والحلول المقترحة لمعالجة المشاكل المرتبط بالثروات الاقتصادية . وتجدر الإشارة إلي أن بعض المشاكل إلي تدرسها الجغرافيا الاقتصادية لوضح حلول لها

أصبحت عالمية الطابع مثلاً مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، هدر الموارد، كيفية صيانتها. ويعمل الجغرافي الاقتصادي في المجال التطبيقي العملي عند القطاع الخاص، ويركز الجغرافيون الاقتصاديون الذين يعملون مع رجال الأعمال في المجال التطبيقي على التحليل المكاني لتسويق السلع، ومنتجات المصانع وأسواقها، وفرص استخدام الموارد، كما يحددون الأماكن التي يمكن أن الأفواج السياحية يذهبون إليها.

ونتيجة لمساهمة الجغرافي الاقتصادي في المجال التطبيقي اصطغت الجغرافيا الاقتصادية بالطابع الاجتماعي أي صارت أكثر اجتماعية.

البحث التاسع : مشكلات الجغرافيا الاقتصادية

تتنوع مشكلات الجغرافيا الاقتصادية وعلى العموم هناك مشكلتان رئيسيتان :

(1) أول هذه المشاكل هي اصطدام بين الجغرافيين الاقتصاديين وبين كوادرات التخطيط الاقتصادي وكوادرات المسح البياني من جهة أخرى لكن أثبتت الجغرافيا الاقتصادية فاعليتها في عملية التخطيط الاقتصادي والإقليمي ومن ثم غير البعض رأيه بخصوص قدرة هذا العلم على المساهمة في المجال التطبيقي .

(2) نقص البيانات الإحصائية ومحدودية البيانات الرسمية عن الظواهر الاقتصادية المختلفة كان من العوامل التي عرقلت مساهمة رجل الجغرافيا الاقتصادية في المجال التطبيقي ويبدو هذا الأمر واضحاً في العالم الثالث . وحاولت الجغرافيا الاقتصادية أن تتغلب على مشكلة نقص البيانات بتجميعها عن طريق الدراسة الميدانية إلا أن اعتماد الجغرافيا الاقتصادية على الأسلوب الميداني فقط يثير تساؤلات حول قدرتها على عمل إسهامات في مجال التخطيط لتحقيق التنظيم المكاني للأنشطة الاقتصادية، وذلك لأن الدراسة المكانية تكون مقصورة على مساحة صغيرة .

البحث العاشر: موضوعات الجغرافية الاقتصادية

إذا صح بنا القول بأن الجغرافية الاقتصادية تشكل الركيزة الأساسية الثانية للعلوم الجغرافية مع شقيقتها الجغرافية البشرية (التي يعدّها كثير من العلماء الأم الحقيقية للجغرافية الاقتصادية) فإن هذا الفرع الهام من الجغرافية قد تعرض للتطور والتبدل وخرجت عنه مجموعة من الأغصان التي أصبحت علوماً تفردت بموضوعاتها وهي كالاتي :

- 1 جغرافية الزراعة:

تتناول دراسة العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي والتي تجعله متبايناً من منطقة لأخرى ، وتبحث كذلك في زراعة المحاصيل الزراعية وتوزعها الجغرافي والظروف المناسبة لها وتبين العلاقات المتبادلة بين العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ، والتطورات

التي أصابت الزراعة على الصعيدين التقني والعلمي , وهي تسعى جاهدة لصياغة مفاهيمها الداخلية , التي تعبر عن علاقاتها الداخلية , في قوانين يمكن الاستفادة منها عند دراسة الظواهر الزراعية وتبايناتها الإقليمية و المكانية , وتهتم جغرافية الزراعة , بعمليات نقل المنتجات الزراعية وتسويقها واستهلاكها .
وتتطرق جغرافية الزراعة لموضوعاتها المتباينة على المستويات الأربعة التالية :

- أ - على مستوى الحقل الزراعي كوحدة أولية وأساسية في دراسة النشاطات الزراعية المتنوعة .
- ب - على مستوى المزرعة التي تعد وحدة الدراسة الأساسية لما تلقت في مجموعة العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية لمنطقة جغرافية مكونة من عدد من الحقول الزراعية .
- ج - على مستوى الإقليم الذي تتجمع فيه منظومات متشابهة من العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي لمجمل المزارع المكونة للإقليم الزراعي وعمليات النقل والتسويق.
- د - على مستوى الدولة التي تتكون من الأقاليم الزراعية التي ترتبط مع بعضها بمنظومات متباينة من العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي , وفي تنوع المحاصيل الزراعية وعمليات التسويق والاستهلاك .
وتلعب سياسة الدولة الزراعية دوراً هاماً في تبدل وتطور موضوعات الجغرافية الزراعية ضمن الدولة ذاتها على المستويين الإقليمي والقطاعي .

2- جغرافية الصناعة :

تتناول بالدراسة المناطق الصناعية , والتركيب الصناعي للمدن والعلاقات المتبادلة بين المناطق الصناعية والمدن الصناعية والمواقع الصناعية وكذلك توزع الخامات الأولية ومصادر الطاقة قوة العمل والخدمات وطرق النقل , ونؤكد على نقطتين هامتين :

- أ - التباين الإقليمي الصناعي القائم على عوامل الطبيعة وعلى الاختلاف في درجات التطور الاقتصادي.
- ب - التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين عناصر النشاط الاقتصادي واثرت ذلك على الصناعة والإنتاج الصناعي .

3 جغرافية النقل والتجارة :

تعد جغرافية النقل والتجارة أحد مكونات الجغرافية الاقتصادية التي كانت تعتمد على الزراعة والصناعة , وقد نشأ نتيجة للتطور الكبير في كميات الاقتصاد العالمي , ونتيجة للنمو السكاني وتزايد عدد المدن الكبيرة (المليونية) , وبالتالي تكونت ضرورات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومحلية و إقليمية وعالمية أدت إلى التوسع الكبير في شق الطرقات وتحسين شبكاتها وتعقدتها وتنوع وسائل النقل داخل المدن وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد تحرر دول العالم النامي من الاستعمار الأوربي .
وأهم هذه الضرورات الآتي :

- 1- الحاجة الكبيرة للمواد الأولية ومصادر الطاقة .
- 2- ضرورة تسويق كميات الإنتاج الضخمة وتوزيعها محلياً وعالمياً , والانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي

- إلى مرحلة الاستهلاك العالمي , والتقسيم العالمي للعمل .
- 3-التوسع الكبير في وظائف المدن وتطور العلاقة وتشابكها بين المدن المركزية والإقليمية والأرياف المحيطة بها .
- 4-التطور الذي أصاب صناعات وسائل النقل بكافة أنواعها.
- 5-ظهور النقل الجوي
- 6-الاهتمام الشديد بتقنيات شق الطرق وهندستها وبناء السكك الحديدية والمطارات والموانئ .

وسنعود لهذه المواضيع بشئ من التفصيل والتحليل في الفصول القادمة.

الفصل الثاني : الموارد الاقتصادية

البحث الأول : مفهوم الموارد الاقتصادية

تعريف الموارد وهي كل السلع والخدمات التي تعود على الانسان بفائدة اوبمعنى آخر كل السلع التي تؤدي لاشباع رغبات معينة للانسان مثل المواد الغذائية: الماء، الهواء.

شروط الموارد: الشرطان الاساسيان لاعتبار كل المواد خيرا:

أ- تؤدي لاشباع رغبة معينة لصالح البشرية.

ب- يستطيع الانسان الحصول عليها.

خصائص الموارد: ان الموارد تمتاز بعدة خصائص:

1-**تبديلية**: أي انه يمكن استبدال خير معين بخير آخر يعود بنفس الفائدة

واشباع نفس الرغبة كاستخدام السيارة اوالحافلة في عملية التنقل.

2- **مكملة لبعضها البعض**: أي ان خير لا تؤدي دورها الا بتكامل مع خير آخر

كاحتراق الزيوت والشحوم في السيارة.

3-**الموارد محدودة في الطبيعة**: توجد كميات محدودة من الخيرات في الطبيعة، فالانسان بعمله

يستطيع تحويلها لتلبية حاجياته، ان الانسان اثناء عمله يستطيع تحويل خيرات ويصل الى مرحلة بحيث لا

يستطيع العمل ويتطلب ذلك كمية معينة من الراحة لتجديد قوة عمله، ففي هذه الحالة ينتج خيرات معينة يستهلكها

لفترة زمنية معينة فقط، فلا يستطيع انتاج كلما يحتاجه دفعة واحدة لان جهده محدود، فهو يحصل عليها بكميات

محدودة تبعاً لنشاطه.

ترتيب الموارد: يرتب الاقتصاديون الخيرات الى ما يلي:

1- **الموارد المادية:** وهي كل الخيرات التي نراها بالعين المجردة وتقابلها حاجة معينة تلبىها وتدخر لمدة زمنية معينة مثل المواد الغذائية.

2- **الموارد الخدمية:** وهي تلك الخيرات المعنوية غير الملموسة ولا نراها بالعين المجردة وتقابلها تلبية رغبة معينة ولا يستطيع الانسان اختزانها وتتمثل في الحلاقة والنقل، الطب والتعليم والسياحة والسكن والتجارة.

3- **حسب الاستهلاك:** وتنقسم الى ثلاثة اقسام:

أ- **الموارد ذات استهلاك متوسط:** وهي تلك الخيرات التي لا تستهلك الا بعد فترة زمنية متوسطة كاللبسة والسيارات والآلات والتجهيزات.

ب- **الموارد ذات استهلاك طويل:** وهي الخيرات التي يكون استعمالها لفترة زمنية طويلة نسبياً مثل: المباني، الجسور والكتب.

ج- **الموارد ذات استهلاك نهائي:** وهي تلك الخيرات التي تلبى الرغبات بصفة مباشرة وتنتهي دفعة واحدة مثل المواد الغذائية.

د- **الموارد محدودة الزمن:** وهي عبارة عن خيرات تكون مدة استعمالها محددة لفترة زمنية معينة فاذا استعملت بعد هذه الفترة تعتبر نقمة ومن امثلتها الادوية.

هـ- **الخيرات الحرة:** وهي السلع الموجودة في الطبيعة وضرورية لحياة الانسان بحيث ان فقدانها يجعل حياته في خطر (الماء والهواء).

البحث الثاني: لماذا ندرس الموارد الاقتصادية

يتزايد اهتمام معظم (أن لم يكن جميع) الدول في الوقت الحاضر بدراسة الموارد الاقتصادية، حيث أنه بقدر ما

يتاح من موارد لمجتمع ما، يتجدد مستوى الرفاهية الاقتصادية، ناهيك عن أن غنى وفقر الدول في الوقت

الحاضر يقاس ليس فقط بما في حوزتها من موارد، ولكن أيضاً بمقدرتها على استغلالها بكفاءة.

وعموماً فهناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى دراسة الموارد الاقتصادية لعل من أهمها:

أ. ندرة الموارد وتعدد الحاجات:

تواجه كافة المجتمعات مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد، في الوقت الذي تتعدد حاجات

سكانها وتزايد بصفة مستمرة وتبدو خطورة هذه المشكلة عندما نعرف أن هذه الموارد، حتى في حالة زيادتها تنمو بمعدل يقل كثيراً عن معدل زيادة السكان وحاجاتهم. وهذه الحقيقة معروفة منذ القدم، فقد نبه إليها (مالنس) منذ القرن الثامن عشر حيث قدر ما معناه أنه في الوقت الذي تتخذ فيه الزيادة في السكان شكل المتوالية الهندسية، فإن الزيادة في الموارد تتخذ شكل المتوالية العددية.

وعلى ذلك فإن لم تقم هذه المجتمعات بالتصدي لمشكلة ندرة مواردها وقصورها عن تلبية حاجاتها فقد يأتي وقت تتدهور فيه القدرة الإنتاجية لبعض هذه الموارد. بل وقد يكف بعضها عن العطاء، ولذلك لا مفر أمام هذه الدول من بذل قصارى جهدها في محاولة البحث عن موارد جديدة تستطيع أن تسهم في الارتفاع بمستويات اشباعها أو على الأقل تحافظ عليها. ليس هذا فحسب، وإنما يتعين عليها أولاً وقبل كل شيء أن تحاول استخدام المتاح لديها من الموارد بأكثر الطرق كفاءة من الناحية الاقتصادية بمعنى وصولها إلى التخصيص الأمثل لمواردها يعني تخصيص الموارد، عموماً، تلك الطريقة التي يتم بها توزيعها على استخداماتها البديلة المختلفة بحيث يتحقق في النهاية قدر معين من الإنتاج.

إذا افترضنا مبدئياً أن هناك نمطاً توزيعياً (تخصيصاً) معيناً للموارد يؤدي إلى تحقيق حجم معين من الإنتاج، وأمكن مع ذلك إعادة تخصيص نفس هذا القدر من الموارد بطريقة مختلفة تولد عنها قدر أكبر من الإنتاج فمعنى ذلك أن هذا التخصيص المبدئي لم يكن يمثل أفضل طريقة لاستخدام هذه الموارد ومن هنا يتضح أنه من الممكن تخصيص نفس القدر من الموارد بطرق مختلفة يحقق كل منها حجماً مختلفاً من الإنتاج. فإذا ما وجد ثمة تخصيص معين يحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، فإن أي تخصيص آخر غيره لابد وأن يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج. ومن ثم يمكن تعريف التخصيص الأمثل للموارد بأنه تلك الطريقة التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة بحيث يتولد عن هذا الاستخدام أكبر قدر ممكن من الإنتاج. وبتعبير أكثر دقة، فإن التخصيص الأمثل للموارد هو ذلك الاستخدام الذي يترتب على أي تغيير فيه انخفاض حجم الإنتاج.

ب. التنمية الاقتصادية:

يعيش العالم اليوم عصرًا يطلق عليه عصر التنمية الاقتصادية حيث تحاول جميع الدول قاطبة، المتخلف منها

والمتقدم، أن تقوم بتنمية اقتصاداتها (لعل من شواهد ذلك أن اطلقت هيئة الأمم المتحدة على العقد الماضي (الثمانينيات العقد الأول للتنمية).

وترتبط عملية التنمية، في الواقع (بحجم المتاح من الموارد وطريقة استخدامها. حيث أن زيادة المتاح في هذه الموارد وحسن استخدامه يعجل بلا شك بعملية التنمية وتختلف الدول المتقدمة عن المتخلفة من حيث حجم الموارد المتاحة في كل منها، وذلك في حد ذاته يفرض على الدول المتخلفة ضرورة التعرف على مواردها وحصرها والشروع في وضعها في دائرة الاستغلال بطريقة كفاء حتى تتمكن من وضع وتنفيذ برامجها التنموية الطموحة التي تساعدها على الأخذ بأسباب التقدم وتسرع بها قدماً عن طريق الرخاء. ومن الجدير بالذكر أن هناك عاملاً إضافياً يعرقل مسار التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ويضع عبئاً إضافياً على استخدامها لمواردها وهو ما يطلق عليه (أثر المحاكاة) أو ثورة التوقعات العالية، ويتمثل هذا العامل في أن سكان الدول المتخلفة، نتيجة تقدم وسائل الاتصال والمواصلات، تتعرف بسرعة وتحاول - بصرف النظر عن جدوى ذلك - تقليد هذه الانماط ومحاكاتها. ويتطلب ذلك ضرورة توفير المزيد من السلع والخدمات المستخدمة التي لم تكن الموارد المتاحة أصلاً بتوفيرها لو لم يمارس أثر المحاكاة ضغوطه، وهذا في حد ذاته يزيد من حدة مشاكل الموارد في هذه الدول ويستدعي معالجتها بمزيد من الحكمة والرشادة.

ج. حماية الموارد والمحافظة عليها:

يتميز أي مجتمع انساني بأنه مجتمع حركي وليس ساكناً. وحيث أن الموارد الاقتصادية في أي مجتمع كما عرفنا سلفاً، هي اصلاً نادرة ومحدودة، فضلاً عن أنها ليست حكرراً على جيل واحد بل هي ملك لكافة الأجيال المتعاقبة، لذلك يلزم استخدام المتاح منها بطريقة لا تؤدي إلى تبيدها بل وتضمن حمايتها وزيادتها كلما امكن ذلك حتى يستمر عطاؤها من جيل إلى جيل.

وحماية الموارد والمحافظة عليها يتطلب حصرها حصرراً كاملاً وشاملاً لتحديد امكانات استغلالها حالياً ومستقبلاً ووضع الخطط والبرامج التي تتضمن عدم الاسراف في استخداماتها.

وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، ففي بعض المجتمعات التي تتمثل مواردها الطبيعية في غابات واشجار كثيراً ما

تسن الدولة تشريعات تحرم قطع الأشجار في مناطق معينة ولفترات معينة خوفاً من تبيد هذه الموارد. وكذلك فان هناك بعض الدول التي قد تحرم صيد بعض الحيوانات أو الاسماك في سن معينة وفي مناطق معينة ولفصول محددة. وقد تحرم دول أخرى أو تحد من استخراج معادن معينة من مناجم معينة في أوقات معينة وكل ذلك هو بهدف المحافظة على الموارد وضمان عدم استنفاد قدراتها الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، قد تقوم بعض الدول - منفردة أو مجتمعة - بالعديد من الاجراءات التي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث منها مؤتمر ستوكهولم الذي عقد في يونيو 1972 وكان غرضه الرئيسي جذب الانتباه إلى المخاطر المتولدة عن التلوث.

د. آثار الحروب:

تمثل الحروب عامة سواء كانت دوافعها الحصول على الأرض مباشرة (الحروب العربية الاسرائيلية) أو من أجل السيطرة على الموارد (الحروب الاستعمارية) عبئاً على الموارد الاقتصادية المتاحة البشرية منها وغير البشرية.

فبالنسبة للموارد البشرية، يتمثل هذا العبء في فقدان كامل لجزء من القوى البشرية متمثلاً في شهداء الحروب أو في ظهور قوة عاملة غير منتجة مثل مشوهي الحروب الذين يتعين على المجتمع أن يضمن لهم حياة كريمة نظير ما قدموه له من خدمات. وبالنسبة للموارد غير البشرية، تؤدي الحروب إلى استخدام جزء منها في الإنتاج الحربي، مما يعني تحول هذه الموارد بعيداً عن الإنتاج المدني، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الإنتاج المدني وتوجيهه لخدمة مطالب القوات المسلحة. وهذا يعني انخفاضاً في مستوى الرفاهة الاقتصادية للمجتمع متمثلاً في انخفاض حجم السلع المدنية الذي كان يمكن أن يتحقق لو أن هذا الجزء من الموارد لم يخصص لخدمة الأغراض العسكرية. بالإضافة إلى ذلك فللحرب أثر مباشر يتمثل في الدمار الذي يلحق بالكثير من المنشآت القائمة وتوقف بعض أوجه النشاط الاقتصادي كلياً أو جزئياً وهي أمور تمثل بلا شك ضياعاً لجزء كبير من موارد المجتمع واستنزافاً لها.

وبسبب توقف، أو التهديد بتوقف، طرق المواصلات نتيجة الحروب فقد تضطر بعض الدول إلى استغلال جزء

من مواردها استغلالاً غير اقتصادي، وذلك بتوجيهها إلى إنتاج سلع لم تكن لتنتجها في الظروف العادية. مثال ذلك ما فعلته إنجلترا خلال فترة الحربين العالميتين، حيث اقتضت ظروف الحرب إلى التوسع في الإنتاج الزراعي فاستغلت أراضي لم تكن مهيأة للاستغلال الزراعي من قبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن سوء توزيع الموارد بين دول العالم أدى إلى تسابق بعض الدول الكبرى في محاولة لفرض سيطرتها على المصادر الأولية في بعض الدول الأخرى، الأمر الذي أدى إلى انقسام العالم إلى كتل واحلاف يسعى كل منها إلى تحقيق اكتفاء ذاتي فيما بينها.

البحث الثالث: أنواع الموارد

تتبنى معظم الكتابات التقليدية اتجاهاً مؤداه تقسيم الموارد استناداً إلى ثلاثة معايير، وهي:

أ. معيار التوزيع الجغرافي:

وعلى أساسه يكون المورد إما متوافراً في جميع الأماكن كالأوكسجين في الهواء، أو في أماكن متعددة كالأراضي الصالحة للزراعة، أو في أماكن محدودة كالمعادن التي في جوف الأرض، أو متمركزاً في مكان واحد مثل النيكل في كندا.

ب. معيار القدرة على التجرد:

وتبعاً له يكون المورد إما متجدداً، كالأشجار والغابات والثروة الحيوانية، أو فانياً مثل زيت البترول والفحم والغاز الطبيعي.

ج. معيار الأصل:

ووفقاً له يكون المورد إما طبيعياً أو بشرياً، أو مصنعاً.

وفي الواقع فإن هذه المعايير الثلاثة ليست مانعة بالتبادل، بمعنى أن الأخذ ببعضها لا يتعارض مع الأخذ بغيره، فضلاً عن أنها تتكامل معاً في توصيف المورد محل البحث. فقد يكون مورد ما، طبيعياً (من حيث أصله)، فانياً (من حيث قدرته على التجدد)، ومتوافراً في أماكن محدودة (من حيث توزيعه الجغرافي) كما هو الحال بالنسبة

للبيترول مثلاً. ومن هنا يوجد، في رأينا، ثمة تقسيم واحد - عريض - للموارد - هو الذي يميز بينها من حيث الأصل، أما التقسيمات الأخرى فلا تعدو أن تكون مجرد تقسيمات جزئية مشتركة في داخل كل فرع من فروع هذا التقسيم الأساسي.

وعلى هذا (نتناول فيما يلي أنواع الموارد من حيث أصلها، موضحين بالنسبة لكل نوع طبيعة توزيعه الجغرافي وقدرته على التجدد - كلما كان ذلك ممكناً:

أولاً - الموارد الطبيعية:

كانت الموارد الطبيعية تعني عند معظم الاقتصاديين القدامى (سطح الأرض) ولذلك ركزوا على أنها اصيلة لا تهلك، غير أن الفكر الاقتصادي المعاصر ينظر إلى الموارد الطبيعية نظرة أكثر عمومية وشمولاً، فيعرفها بأنها أية أشياء مادية لها قيمة اقتصادية ليس للإنسان دخل - مباشر - في إيجادها. فمثلاً، المخزون الطبيعي من المعادن، ومدى توافر المصايد والغابات، وكذلك المناخ والتضاريس والمساقط المائية والموقع الجغرافي، كلها أشياء لها تأثير على الثروة القومية، وذلك دون أن يكون للإنسان دخل مباشر في إيجادها، وعلى ذلك يمكن القول بأن سطح الأرض وما عليه وما حوله، وما في داخله، هو ما نقصده بالموارد الطبيعية. فسطح الأرض من يابس وماء، وما يتميز به من تضاريس ومناطق مناخية متباينة يؤثر بطريقة مباشرة على نوعية النشاط الاقتصادي الذي يمارسه سكان كل منطقة فعلى سبيل المثال، نجد أن سكان المناطق الساحلية والمناطق المشتملة على مسطحات مائية كبيرة، يتميز نشاطهم الاقتصادي أساساً بالتجارة (النقل البحري) والصيد كما أن المناخ الذي تتميز به المناطق المختلفة - بالإضافة إلى نوعية التربة الموجودة - يؤثر بطريقة مباشرة في تحديد نوعية النشاط الزراعي الذي يمارسه سكان كل منطقة، بالإضافة إلى تحديد طول الموسم الزراعي نفسه. كذلك، فيما يحتويه باطن الأرض (القشرة الأرضية) من ثروات معدنية كالحديد والفحم والنحاس والبيترول... الخ. يعتبر من الموارد الطبيعية التي يحدد مدى توافرها، طبيعة النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان المناطق التي يتوافر فيها. أما ما يحيط بالأرض من موارد طبيعية، فتتمثل في الغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية. وإذا كان الغلاف الجوي يعتبر من الموارد الطبيعية التي لا تزال بكرة لم تستغل كما يجب حتى الآن - بالرغم

من أنها تعد بامكانات كبيرة مستقبلاً - فان اضطراد التقدم الاقتصادي (والتقني) في المجالات المختلفة كثيراً ما يترتب عليه تلوث هذا الغلاف. ومن هنا ظهرت مشكلة تلوث البيئة، ولهذا السبب بدأ حديثاً الاهتمام بالمحافظة على الموارد من خلال المحافظة على البيئة المحيطة بالإنسان، حتى تظل خالية من التلوث بقدر الإمكان.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية، فإن بعضها قد يكون متوفراً في جميع الأماكن بحيث لا يواجه الإنسان أية صعوبات في سبيل الحصول عليه، ومن ثم لا يصاحب عملية إنتاجه أو توزيعه أية مشكلة اقتصادية. ومن أمثلة ذلك غاز الأوكسجين الموجود في الهواء حيث يحصل كل كائن حي على احتياجاته من دون مقابل على انه يجب الإشارة هنا، إلى أن ذلك ليس صحيحاً على إطلاقه فإن في بعض الأحيان يطلب الأوكسجين معبأ في صورة خاصة لمواجهة احتياجات طبية أو صناعية مختلفة، وعندئذ يكون له مقابل مباشر، وحديثاً، أصبح على الإنسان - لكي يحصل على الأوكسجين الذي يكون مصدره الهواء، أن يدفع في سبيل ذلك مقابلاً غير مباشر، يتمثل في تكاليف تنقية الهواء الجوي من التلوث المصاحب للتقدم الصناعي، كذلك قد تكون بعض الموارد الطبيعية متوافرة في أماكن متعددة، وهذه الموارد تتفاوت درجة توافرها أو ندرتها من إقليم لآخر وبالتالي يكون لها سعر يتعين أدائه في مقابل الحصول عليها. ويتحدد هذا السعر كما هو الحال بالنسبة لأي سلعة من السلع بتفاعل قوى العرض والطلب. ومثال ذلك الأراضي الصالحة لمختلف أغراض الاستغلال الاقتصادي كالزراعة والرعي واقامة المصانع والمسكن والطرق... الخ أيضاً قد تتوافر بعض الموارد الطبيعية في أماكن محدودة. وهذه الموارد تتوافر في أماكن دون أخرى، الأمر الذي تنجم عنه مشاكل اقتصادية تتعلق بتسعيرها نظراً لاختلاف ظروف الطلب عليها والعرض منها، ومثال ذلك المعادن التي يتركز وجودها في أماكن محدودة.

فالبيتروول، مثلاً، يتركز معظم انتاجه في منطقة الشرق الأوسط، ويتركز انتاج التصدير في ماليزيا وبوليفيا واندونيسيا وتايلاند. كما تقوم المانيا وفرنسا والولايات المتحدة بانتاج ما يزيد على (90%) من الإنتاج العالمي للبتواس. ومن الجدير بالذكر هنا، أنه إلى جانب المشاكل الاقتصادية التي تثيرها ندرة هذه الموارد فهناك العديد من المشاكل السياسية - بل والعسكرية - تتعلق بالمنطق القليلة التي توجد فيها هذه الموارد الطبيعية التي تتركز في مكان واحد مثل النيكل الذي تنفرد كندا بانتاج معظمه، كما تتركز مادة (الكربوليت) التي تستخدم في

استخلاص الألومنيوم، في الساحل الغربي لجزيرة (جرينلاند).

أما بالنسبة لمقدرة الموارد الطبيعية على التجدد فنجد أن بعضها يعتبر موارد متجددة حين يمكن أن تستمر في العطاء، بشرط أن يستمر الإنسان في الحفاظ عليها وعدم إجهادها. فالتربة الزراعية إذا أمكن الحفاظ على خصائصها وعدم إجهادها، فإنها تظل مستمرة في العطاء أما إذا أسيء استغلالها فقد يترتب على ذلك انخفاض إنتاجيتها وضعف معدلات عطائها. ومثال الأرض الزراعية في مصر غير بعيد، فقد انتشرت ظاهرة تجريفها للحصول على الطين اللازم لعمل طوب البناء. ولا يخفى ما في ذلك من خطورة تؤثر على الإنتاجية الزراعية للأرض فتضعفها، خاصة بعد إقامة مشروع السد العالي والذي ترتب عليه احتجاز كميات الطمي التي كانت ترد سنوياً لتضيف قوة إنتاجية جديدة للأرض الزراعية على ضفاف وادي النيل الدائم دون إقامة مشروعات للصرف، ارتفاع نسبة منسوب المياه فيها مما أدى إلى اضمحلال إنتاجيتها ومن ناحية أخرى تعتبر بعض الموارد الطبيعية فانية أو غير متجددة. ومثال ذلك الموارد المعدنية والنفط وحيث أن هذه الموارد قد تفتنى في يوم ما، فعلى الإنسان أن ينظم استغلالها ويحافظ على الرصيد المتاح منها مراعاة لمصالح الأجيال القادمة.

ثانياً: الموارد البشرية:

تتمثل هذه الموارد في حجم ونوعية القوى البشرية المتاحة، عاملة وغير عاملة. وفي دراستنا للموارد البشرية، أو ما يعرف براس المال البشري، لا ينحصر اهتمامنا في دراسة مشاكل السكان، واعدادهم ومعدل تزايدهم فقط، بل نهتم إلى جانب ذلك بدراسة العوامل التي تؤثر في نوعية العنصر البشري. وفيما يتعلق بنوعية العنصر البشري. يمكن أن نميز أساساً، بين النوعية المكتسبة وغير المكتسبة (أو الذاتية) والنوعية المكتسبة تتمثل في مجموعة من الصفات والخبرات والمهارات والكفاءة، التي لا يولد الإنسان بها بل يكتسبها عن طريق التعليم والتدريب والرعاية الصحية. أما النوعية الذاتية فنقصد بها المواهب الخاصة الفنية أو الابتكارية التي يخصص به الله سبحانه فئة قليلة من البشر يولدون بها. وهذه النعم لا يستطيع الإنسان أن يكتسبها بأي ثمن أو تحت أي ظروف، وإن كان من الممكن تنمية المواهب وصقلها وتهيئة الظروف اللازمة لاستمراريتها وإثرائها. وعموماً، نظراً لأهمية المورد البشري، بدأ حديثاً خلال العقود - الماضيين وبالتحديد مع بداية الستينيات -

الاهتمام جدياً بدراسة (اقتصاديات الموارد البشرية) كفرع مستقل من فروع علم الاقتصاد. وفي الواقع، فإن دراسة اقتصاديات الموارد البشرية تركز أساساً على ثلاثة عوامل تؤثر في نوعية وتوزيع القوى البشرية، فإقتصاديات التعليم واقتصاديات الصحة تؤثر في نوعية المورد البشري، بينما تؤثر اقتصاديات الهجرة في توزيع الموارد البشرية. أما من ناحية الكمية، فيلزم دراسة حجم السكان ومعدل تزايدهم والمشاكل التي قد تنجم عن ذلك مثل مشكلات الغذاء والإسكان والنقل والمواصلات. وترتبط هذه المشاكل كلها بالحجم المتاح من الموارد الطبيعية والمصنعة والقوى العاملة من ناحية، وحجم الموارد البشرية (السكان) كمستهلك للإنتاج من ناحية أخرى.

ومن ناحية التوزيع الجغرافي للموارد البشرية، نذكر أساساً أن العنصر البشري ليس مورداً متوافراً في كل مكان (أي ليس سلعة حرة) حيث يلزم نظراً لطبيعته الخاصة - ككائن حي - وجود حد أدنى من الظروف التي تسمح له بالكيونة، فالإنسان لا يعيش إلا على سطح اليابسة، ليس هذا فحسب بل أن كثيراً من المناطق على سطح اليابسة - لا تسمح - لظروفها غير الملائمة بحياة البشر مثال ذلك ثلجات المناطق القطبية المتحدة الشمالية والجنوبية، بعض أحراش أفريقيا الاستوائية، بل وفي بعض بقاع الأقاليم المدارية ذاتها. كذلك نجد هناك مناطق تتمتع بالكثافة السكانية ومناطق أخرى تتميز بالخفة السكانية. فالهند والصين ومصر من الدول التي تعاني من مشاكل التزايد السكاني الرهيب واضطراب زيادة معدل النمو السكاني أيضاً. بينما استراليا وكندا وبعض دول أوروبا خصوصاً الدول الاسكندنافية (شمال أوروبا لا تزال تمر بمرحلة الخفة السكانية، ومن الجدير بالملاحظة. أن الدول التي تكتظ بالسكان، معظمها من الدول المتخلفة، حتى ليختلط الأمر على المرء فيما إذا كان التزايد السكاني بهذه الدول سبباً في التخلف أم نتيجة له هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا جاز لنا أن نتكلم عن فئات نوعية للمورد البشري كمصدر لعنصري العمل والتنظيم لأمكن أن نقول أن العمل غير الماهر هو عنصر متوفر في أماكن عديدة بل في كل مكان مأهول بالبشر. أما العمل نصف الماهر والماهر وعنصر التنظيم، فهي من قبيل الموارد النادرة التي لا تتوافر إلا في أماكن محدودة. ومن المهم أن نذكر أن هذا لا يعني أن الأماكن التي لا يتوافر فيها العمل الماهر أو التنظيم ستظل محرومة منها دائماً لأن عامل الهجرة يمارس

تأثيره الملحوظ في اعادة تشكيل نمط التوزيع الجغرافي لهذين العنصرين بين الدول المختلفة، وبذلك يعمل على تحقيق قدر من التوازن النسبي بين العمل وعوامل الإنتاج الأخرى.

أما من حيث قدرة الموارد البشرية على التجدد، فإنها تنقسم بالاستمرارية طالما يتم المحافظة عليها ورعايتها وعدم اجهادها. فالعمل غير الماهر يمكن أن يتحول إلى عمل ما هر عن طريق تهيئة الظروف المناسبة مثل تصميم البرامج التعليمية وإعداد مراكز التدريب ومنح الفرص للمواهب الشابة لتبوء المراكز القيادية في المشروعات. فضلاً عن ضرورة تبني نظم للحوافز والدوافع التي تعمل على خلق مثل هذه الموارد النادرة في المناطق التي تفتقر إليها، ناهيك عن عدم هجرة الموجود منها إلى مناطق أخرى، وليس يخفى أن كثيراً من دول العالم المتخلفة - ومن بينها مصر - التي تفتقر إلى هذين العنصرين (العمل الماهر والتنظيم) تعاني من مشكلة (هجرة العقول) إلى الخارج، سواء كان الدافع إلى ذلك هو الحصول على فرص حياة أفضل أو سعياً إلى ما قد يوفر لهم إمكانيات التقدم أو هرباً من مشاكل اجتماعية أو سياسية أو غيرها. بالإضافة إلى ذلك يجب الاهتمام بالبرامج الصحية، فبجانب أنها تؤدي إلى تحقيق زيادة كمية في حجم العنصر البشري عن طريق تخفيض معدلات الصرفيات، إلا أنها من الناحية النوعية ثبت وجودها بالنسبة إلى قدرة العنصر البشري على التجدد، حيث أن التحسينات في المستويات الصحية تؤدي إلى تحسين نوعية العنصر البشري بزيادة قدرته الإنتاجية.

ثالثاً: الموارد المصنعة:

وهذه الموارد هي نتاج تفاعل الإنسان مع الطبيعة وتعرف اساساً برأس المال المادي. ويضم رأس المال المادي مكونات عديدة مثل الموارد الطبيعية المستخرجة من الأرض بعد معالجتها صناعياً وتحويلها إلى معدات وآلات إنتاجية (كالحديد والألومنيوم) وجميع التجهيزات الأساسية من مباني وخلافه والتي تسبق النشاط الصناعي، كذلك فالمنتجات الزراعية التي تدخل كمواد أولية في بعض الصناعات (كالقمح والقطن والصوف) هي شكل من أشكال رأس المال المادي. والموارد المصنعة لا تنصب فقط على رأس المال المادي بأشكاله المختلفة، بل تنسحب أيضاً إلى نوع آخر من رأس المال يطلق عليه البعض (رأس المال الاجتماعي) أو ما يعرف باسم (البنية الاقتصادية الأساسية) والذي يتمثل في مجموعة الطرق والانشاءات والجسور وخطوط السكك الحديدية وبعض

المجاري والمحطات المائية التي استحدثها الإنسان مثل قناة السويس وقناة بنما وبحيرة ناصر ونفق أحمد حمدي الذي يمر من تحت قناة السويس رابطاً صحراء سيناء بمصر الأم.

ويمثل رأس المال الاجتماعي ضرورة أساسية لمزاولة النشاط الصناعي لما لوجوده من أهمية قصوى فيما يتعلق بربط مواطن وجود المواد الأولية بأماكن الإنتاج ثم بأماكن الاستهلاك. وحديثاً، فإن هناك بعداً جديداً يضاف إلى تعريف رأس المال وهو مستوى (المعرفة التقنية) لما لذلك من آثار مباشرة وملموسة على مستوى الإنتاج خصوصاً مع استمرار التقدم والتغير التقني وفي رأينا أن هناك شكلاً آخر من أشكال الموارد المصنعة زادت أهميته النسبية في الآونة الأخيرة - ولا تزال - وهو ما يمكن أن نسميه بالمعالم الأثرية. ويمكن أن نعتبر المعالم الأثرية أحد مكونات رأس المال المادي حيث أنها تساهم في خلق وتنشيط صناعة جديدة هي صناعة السياحة. وهذه الصناعة لها العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على مستوى العمالة والإنتاج والدخل في المجتمعات التي لا توجد بها. ومن ناحية التوزيع الجغرافي، فإن الموارد المصنعة بعضها موجود في أماكن عديدة مثل المنتجات الزراعية التي تدخل كمواد أولية في بعض الصناعات كالقمح والقطن والصوف وبعضها يوجد في أماكن محدودة كالحديد والألومونيوم والمعالم الأثرية.

أما من حيث القدرة على التجدد فإن بعض الموارد المصنعة يمكن أن يستمر الإنسان في الحفاظ عليها مثل راس المال الاجتماعي والمعالم الأثرية. بينما بعض الموارد المصنعة يعتبر من قبيل الموارد الفانية مثل المنتجات الزراعية الأولية - أو الموارد الطبيعية المعالجة صناعياً.

البحث الرابع: علاقة الموارد الاقتصادية بعلمى الاقتصاد والجغرافيا

المعرفة العلمية بناء متماسك متصل الحلقات فما علم من العلوم خصوصاً العلوم الاجتماعية - تكون له حدود قاطعة فاصلة، بل عادة ما يرتبط - بشكل أو بآخر - ببعض العلوم القريبة منه سواء في مادتها (محتواها) أو منهجها (أدواتها التحليلية) والموارد الاقتصادية كعلم، يتصف أيضاً بهذه السمة. ويقف علماء الاقتصاد والجغرافيا على راس العلوم التي تربطها بعلم الموارد الاقتصادية وشائج صلة قوية ومرجع هذه الصلة أن الإنسان يواجه مشكلة ثنائية الأبعاد. فالاحتياجات الإنسانية تمثل أصل المشاكل العديدة التي يواجهها الإنسان

ويحاول التغلب عليها منذ بدء الخليفة وإلى يومنا هذا وفي محاولته لإشباع هذه الاحتياجات، كان على الإنسان أن ينتج العديد من السلع والخدمات المختلفة، وهو أمر لا يتحقق له بدون توافر الموارد الاقتصادية. ومن هنا بدأ الإنسان الاهتمام بالبحث عن مصادر تلك الموارد.

وخلال رحلة عمره عبر حقب عديدة من الزمان، تأكد له أن هذه الموارد نادرة، فضلاً عن أن حاجاته متزايدة ولا تنتهي. وهكذا تظهر ثنائية المشكلة حيث يتمثل بعدها الأول في البحث عن الموارد، وبعدها الثاني في كيفية استخدام هذه الموارد. وفيما يتعلق بالبعد الأول من المشكلة - وهو البحث عن الموارد، نذكر أنه كان على الإنسان أن يحدد أنسب المناطق التي تتوفر فيها الظروف الملائمة لتحقيق منتجات معينة يستهدفها لإشباع حاجاته.

وهنا تظهر أهمية علم الجغرافيا وصلته بعلم الموارد فالجغرافية تهتم بتحليل المتغيرات المكانية بدلالة المناطق والأقاليم الموجودة فيها، فضلاً عن تحليل العلاقات التي تنشأ بين هذه المتغيرات المكانية وبين الظواهر الطبيعية لسطح الأرض من ناحية وبين الظواهر البشرية وحياة الإنسان من ناحية أخرى وهكذا تتضح علاقة علم الجغرافيا بعلم الموارد الاقتصادية فكثير من المنتجات لا يمكن تحقيقها إلا بتوافر صفات جغرافية معينة (كالتضاريس ونوع التربة والمناخ) وبالطبع، فإن علم الجغرافيا، باهتمامه بالتوزيع الطبيعي للحياة النباتية - من حيث ملائمة المناطق المختلفة لكل نوع منها، يقدم يد العون في محاولة الإنسان حل مشكلة تحديد أنسب الأماكن لممارسة النشاط الإنتاجي الملائم لها. ولعل هذا هو السبب الذي من أجله جرى العرف التقليدي عند دراسة الموارد الاقتصادية أن يقوم بدراسة المنتجات الزراعية كالقمح والرز والسكر والبن... الخ... وفي الواقع لا تعدو مثل هذه الدراسة أن تكون مجرد دراسة لجغرافيا المنتجات من حيث تحديد أنسب أماكن إنتاجها، وهو أمر يحصرها في مجال ما يسمى بالجغرافيا الاقتصادية: ومن الجدير بالذكر أن العرف التقليدي - كان يعتبر - إلى فترة قريبة - أن الجغرافيا الاقتصادية والموارد الاقتصادية مترادفان، الأمر الذي يختلف معه كثيراً، والذي تتضح مبرراته من مناقشتنا التالية للبعد الثاني من المشكلة والخاص بكيفية استخدام الموارد الاقتصادية أن دراسة كيفية استخدام الموارد الاقتصادية والحفاظ عليها وتنميتها هو الذي يضعنا في قلب الدراسة الاقتصادية للموارد المتاحة. فحجم الموارد المتاحة لدولة ما يؤثر - كما سبق أن ذكرنا - على مستوى المعيشة لسكان هذه

الدولة، وعلى درجة التقدم الاقتصادي التي وصلت إليها. فالدول الفقيرة والمتخلفة (دول العالم الثالث) هي تلك التي تعاني من نقص الموارد الاقتصادية المتاحة وسوء استخدامها. أما الدول الغنية المتقدمة اقتصادياً، فهي التي حباها الله سبحانه وتعالى بقدر اكبر من الموارد الاقتصادية والتي نجحت في استغلالها بأفضل الطرق الممكنة. هذا يوضح، باقصر الطرق، العلاقة المباشرة بين مستوى الرفاهة الاقتصادية وحجم الموارد المتاحة. فمستوى الرفاهة الاقتصادية يعتمد مباشرة على حجم المنتجات الممكن تحقيقها وهذه بدورها تعتمد على حجم الموارد المتاحة. ولذلك يمكن القول بأن مستوى الرفاهة هو دالة في حجم الموارد المتاحة. ولما كان علم الاقتصاد يحاول، في نهاية الأمر، العمل على زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية، للإنسان، وهو أمر محكوم بالقدر المتاح من الموارد، فقد اصبح من المحتم الاهتمام بطريقة استخدام هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من الرشيد والكفاءة. ومن هنا تظهر بوضوح أهمية الربط عند دراستنا للموارد بين البعدين الجغرافي والاقتصادي.

الفصل الثالث : الإنتاج

1- مفهوم الإنتاج: إن الإنسان منذ الخليقة يسعى لتلبية رغباته دائماً باذلاً من أجلها جهوداً مختلفة معتمداً على الطبيعة المحيطة به، والإنسان نفسه بما يقوم به من عمل وما يستعمل من وسائل، وفي النهاية يحصل على خيارات مختلفة تشبع رغباته وحاجاته لفترة زمنية محددة. فهذه العملية المعقدة تتمثل في الإنتاج، فهي جوهر المجتمع والعلاقات المختلفة بين عناصره ومتعامله. إذن فالإنتاج "مجموع السلع والخدمات التي نحصل عليها بتظافر عناصر الإنتاج المختلفة في مكان وزمان معينين" وعناصر الإنتاج ثلاث الطبيعة وهي موضوع العمل والعمل وهو جهد الإنسان الذي نجريه على الطبيعة ليستخرج منها منافع، وسيلة العمل وهي رأس المال المؤلف من زمرة خاصة من الأموال تساعد على جعل العمل البشري أكثر مردوداً وبالتالي على عملية الإنتاج أكثر سهولة والإنتاج نفسه أكثر كمية. إن هذه العناصر ليست متساوية في أهميتها لأن عمل الإنسان هو العنصر الفعال والمبدع فيها، فهو أكثر أهمية أما العوامل الطبيعية فإنها تتلقى العمل ولا تقوم به فهي منفعة وليست فاعلة. إن عملية الإنتاج هي مزج العناصر المختلفة بطريقة مثلى.

إن الذي يدفع المنتجين إلى عرض منتجاتهم في السوق هو جانب الطلب من قبل المستهلكين وبمقتضى عرض السلع والخدمات القيام بعمليات الإنتاج المختلفة. وقد تطورت نظرية الإنتاج كغيرها من النظريات الاقتصادية الأخرى تطورا كبيرا منذ عهد الطبيعيين، فقد نظر الطبيعيون إلى الإنتاج على أنه خلق المادة، ولهذا اعتبروا الزراعة هي العمل المنتج الوحيد فالأرض في رأيهم تعطي الكثير من الطيبات من بذور قليلة ولهذا فهي منتجة، بينما نظروا إلى التجارة والخدمات الأخرى على أنها أعمال غير منتجة.

ولكن بعد أن قام النظام الاقتصادي الحديث على التخصص لم يعد هناك احتمال لتقسيم الأنشطة المختلفة إلى منتجة وغير منتجة.

وذهب الفكر الحديث إلى اعتبار الإنتاج ليس خلق المادة كما ظن الأولون، وإنما هو خلق المنفعة، أو إضافة منفعة جديدة. بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة لم تكن موجودة مكن قبل. فالخالق ليس من صنع الإنسان، وإنما هو من عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه وتعالى، وكل ما في طاقة الإنسان ومقدوره إنما هو تغيير شكل المادة بما يتناسب وطرق إشباعها للحاجات.

بما أن الإنتاج هو مجموع السلع والخدمات التي نحصل عليها بتضافر عناصر الإنتاج المختلفة ولتوفير تلك السلع والخدمات كثيرا ما يختار الإنسان حين يحاول العثور على إجابة شافية على سؤال مثل: ماذا نعني (حياة أفضل التي يسعى إليها دائما). أليست هذه مسألة شخصية تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر؟ بل أليست هي مسألة نسبية تختلف من وقت لآخر ومن طرف لآخر. ومع هذا فنحن نتفق مع هؤلاء الاقتصاديين الذين رؤوا في عملية التنمية في هذا الوقت من القرن العشرين إنها تلك الجهود التي تسعى لتحقيق ثلاث إنجازات أو ثلاث قيم أساسية تشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي لا يختلف كثيرا عن الشكل الذي تتخذه عملية الإنتاج في مجتمع معين. وفي فترة زمنية معينة وهذه الأهداف نذكر منها:

أ- **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** للفرد (احتياجاته الأساسية والتي بدونها تصعب الحياة كالمأكل والمسكن والملبس والعلاج والحماية من الشرور والأعداء والأمن الداخلي والدفاع الخارجي). وإذا حدث غياب أو نقص شديد في عرض واحدة من هذه الاحتياجات أمكننا القول أن أحد مسببات التخلف قد تواجبت ولا تتوفر هذه الاحتياجات سألقة الذكر إلا بالعملية الإنتاجية (الإنتاج).

ب- **تحقيق الذات وتأکید الشعور بالإنسانية لدى الجميع:**

أن يشعر الإنسان أنه إنسان وأنه ليس مجرد (أداة). لخدمة الآخرين أو مجرد آلة ضخمة تديرها وتحركها أو توقفها قوى أكبر منه. وأن يشعر أنه له كيان يحترم كرامة تؤخذ في الحسبان عند التعامل معه

من جانب الدولة أو المجتمع شرف تحرص القيم السائدة على حمايته. واعتراف بإنسانيته في مواجهة الجميع هذا كله جانب آخر لمعنى الحياة الطيبة.

ج- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار: ونعني هنا الحرية بالمفهوم الاقتصادي في التحرر من استعباد الظروف المادية والحاجة والعوز، والتحرر من قهر الظروف البيئية والثقافية للإنسان والتحرر من العبودية في مجال العمل والتحرر من عبودية الإنسان (امرأة أو طفل أو رجل). للإنسان في مجال العبادات والمعتقدات والتي تعيق انطلاق الإنسان من أجل تحقيق حياة أفضل لنفسه ولمجتمعه.

وإتاحة فرص لحصول الأفراد على احتياجاتهم الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن وحماية دون قيود. وبالتالي تنويع رغباتهم مما يخلق المنافسة في الإنتاج.

وبالتالي فالإنتاج هو المادة الأولية التي تستخدمها دولة من الدول للحصول على تنمية اقتصادية تتماشى مع نظام الاقتصادي العالمي الجديد.

2- علاقات الإنتاج: إن هذه العملية الاجتماعية تمثل جوهر المجتمع، والعلاقات الاجتماعية بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين تنشأ أثناء عملية الإنتاج، فمن خلالها نبين المذهب الإقتصادي السائد وهي:

1- العلاقات الإنتاجية الإقطاعية: ففي هذا المذهب يكون الإقتصاد الزراعي هو السائد في المجتمع، والعملية الإنتاجية يديرها الأسياد والفلاحين، إذ أن الفلاحين يقومون بكل الأعمال اتجاه الأسياد باستثناء أن لهم قيمة اجتماعية، فهي علاقات قائمة على الإستغلال الأبشع.

2- العلاقات الإنتاجية الرأسمالية: تظهر في الإقتصاد الذي يغلب عليه الطابع الصناعي، والمجتمع مكون من العمال "يشكلون الأغلبية" وأرباب العمل، فهذا الأخير يملك كل ادوات الإنتاج، أما العمال فلا يملكون سوى قوة عملهم التي يبيعونها مقابل الحصول على أجر فهذه العلاقات يسودها الصراع، لأن كل طرف يسعى لتحقيق المصلحة الخاصة.

3- علاقات الإنتاج الإشتراكية: تظهر في الإقتصاد الصناعي والزراعي، فالمجتمع يتكون من العمال والفلاحين يعملون فيما بينهم بتنسيق تام خدمة للمصلحة العامة.

أشكال الإنتاج: يأخذ عدة أشكال:

1- السلع الإستهلاكية: عبارة عن كمية السلع التي نستهلكها وينتهي أثرها، وبعضها محدد بفترة زمنية.

2- السلع الإستثمارية: عبارة عن السلع التي تعمر طويلا في حياة المجتمع، وتستعمل في الحصول على منتجات جديدة « الآلات والتجهيزات ».

ملاحظة:

إن بعض الإقتصاديين يعتبرون الخدمات قطاعا انتاجيا لأنها تؤثر على العملية الإنتاجية بصفة غير مباشرة، ويعبرون عن كمية الإنتاج بكتلة الأجر التي يتحصل عليها العمال.
قطاعات الإنتاج: تختلف هذه القطاعات من اقتصاد لآخر، وعموما فإن الإقتصاديين يقسمونها إلى 3 قطاعات رئيسية:

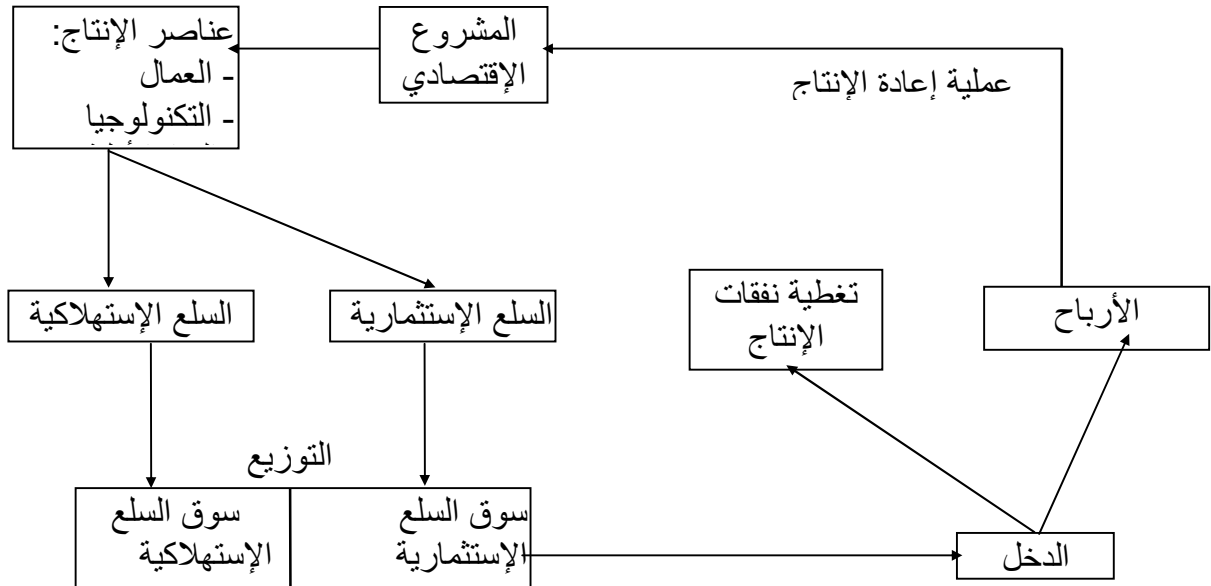
1- قطاع إنتاج السلع الرأسمالية "إنتاج وسائل الإنتاج" أي أن هذا القطاع مهمته الحصول على السلع الإستثمارية التي تستخدم في العملية الإنتاجية كرؤوس الأموال، والتجهيزات بمختلف أنواعها.

2- قطاع إنتاج سلع الإستهلاك الوسيط: تتجلى في القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعا تستهلك أثناء العملية الإنتاجية مثل البترول، الطاقة.

3- قطاع إنتاج سلع الإستهلاك النهائي: عبارة عن القطاعات التي تنتج سلعا تؤدي إلى الإشباع المباشر لمختلف الرغبات مثل المواد الغذائية وغيرها.

3-الدورة الإنتاجية

وهي عبارة عن التيارات السلعية والنقدية التي يستعملها القطاع الإنتاجي من بداية العملية الإنتاجية حتى عملية إعادة الإنتاج مرة أخرى، فالمشروعات توظف عناصر إنتاج مختلفة " عمال، مواد أولية، رؤوس أموال " تنسقها بطريقة علمية محكمة لتحصل على العائد المالي، وهذا العائد المحصل عليه ينقسم إلى قسمين مختلفين: قسم لتغطية التكاليف وآخر في شكل أرباح ليعيد عملية الإنتاج مرة أخرى، وهكذا تتم الدورة الإنتاجية كما يوضحها الشكل الآتي:



وتأخذ الدورة الانتاجية شكلا آخر حسب المفهوم الماركسي لعملية الإنتاج، فالمشروع الإقتصادي يستعمل نوعين من رأس المال:

رأس المال ثابت في شكل آلات ومعدات وتجهيزات، ورأس مال متغير في شكل أجور ومواد أولية. ينسق بينهما بخلق قيمة جديدة يعرف بالنتاج الإجتماعي، ليوزعه فيحصل على موارد مالية جزء لزيادة الطاقة الإنتاجية وتغطية رأس المال الثابت، والجزء الثاني لتغطية تكاليف الإنتاج ليوجه إلى رأس المال المتغير، وهكذا تعاد عملية الإنتاج مرة أخرى.

4-عمليات إعادة الإنتاج: نعني بها الإستمرار في تجديد العملية الإنتاجية ونميز نوعين من عمليات إعادة الإنتاج.

1- عمليات إعادة الإنتاج البسيط: تتسم هذه العملية بتعويض رأس المال المتغير مع المحافظة على الطاقة الإنتاجية.

2- عمليات إعادة الإنتاج الموسع: تتمثل في تعويض وسائل الإنتاج المختلفة وتحقيق تراكم موجه نحو الإستثمارات أي العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية.

في الواقع العملي فإن النوع الأول غير موجود إطلاقا أو يكون على المدى القصير. أما التطور الذي وصلت إليه البشرية، فيعود الأساس إلى عمليات إعادة الإنتاج الموسعة، لأننا نسعى دائما إلى الأحسن ورفع المستوى الإنتاجي وذلك بتوظيف مختلف الوسائل الإنتاجية والأرباح المحصل عليها.

حساب الإنتاج: يمكن حسابه بطريقتين مختلفتين:

الطريقة الأولى: تقتضي جمع إنتاج القطاعات الإقتصادية، غير أن هذه الطريقة توصلنا إلى نتائج خاطئة لأن الإنتاج ينتج مرة واحدة ويتداول عدة مرات وبالتالي يحسب عدة مرات.

الطريقة الثانية (القيمة المضافة): القيمة المضافة هي عبارة عن القيمة الزائدة التي تم خلقها في المجتمع وبعبارة أخرى هي الفرق بين قيمة المنتجات والتكاليف التي انفقنا من أجل صنع هذا الإنتاج وتحسب من العلاقات التالية:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - تكاليف الإنتاج

أو

القيمة المضافة = المبيعات - الإستهلاك الوسيط.

5-عناصر الإنتاج

يجمع الإقتصاديون أن عناصر الإنتاج أربعة هي:

1- العامل الطبيعي: الكيان الذي يحيط بنا من أرض وما تحتويه في باطنها وجو محيط بها بحرارته ورطوبته وضغطه، وثروته النباتية والحيوانية بالإضافة إلى موقع الخيرات وتوزيعها وماله من أثر عميق على مختلف النتائج المرجوة تتجسد عناصر الطبيعة فيما يلي:

أ) الأرض: القشرة الأرضية الرقيقة المكسوة بالترربة التي تعطي الكرة الأرضية، تقوم بدور هام في الحياة النباتية والحيوانية وتمد البشرية بكل الخيرات الضرورية لبقائنا على قيد الحياة وتلعب أهمية بالغة:

- تمد الإنسان بجميع الخيرات "الأرض أم الثروات والعمل عنصرها الفعال".

- الثروات النباتية دائمة أي انها لا تنتهي ولا تزول.

- تعتبر أول عامل إنتاجي إستعمله الإنسان في صراعه مع الطبيعة.

ب) المناخ: يتمثل في الأحوال الجوية الموجودة على الكرة الأرضية، وله تأثير كبير على النشاط الإقتصادي، فالمناطق المتجمدة نجد فيها الطبيعة بخيلة جدا في مواردها وخيراتها، أما المناطق الإستوائية فخيرة وكريمة كما نجد بعض المناطق الحارة تؤدي إلى الإساءة بصحة الإنسان باستمرار. كما أثبتت التجارب أن بعض الصناعات لا يمكن توظيفها في المناطق الجافة كالصناعة النسيجية... الخ.

ج) الموقع الجغرافي: الحيز الذي تشغله الدولة على الكرة الأرضية، فالبشر يحتاج إلى مساحات لتأمين حياته، هذه المساحات تختلف حسب درجة التقدم الإقتصادي ولها أهمية بالغة تتجسد فيما يلي:

- تساعد على المواصلات والحصول على المواد الأولية بأسعار زهيدة.

- تساعد على التطور والإزدهار.

- ربط الدول مع بعضها البعض مع إنشاء مناطق تجارية فيما بينها.

د) المياه: تتمثل في مختلف الموارد المائية، التي تعطيها الطبيعة في شكل أنهار ومجاري مائية وبحار وبحيرات ولها أهمية بالغة نوجزها فيما يلي:

- مادة أولية في مختلف المصانع.

- تؤدي إلى كثافة الإنتاج الزراعي.

- عنصر مهم لكل الكائنات الحية.

- توليد الطاقة الكهربائية التي تعتبر عنصرا أساسيا لمختلف المصانع والسكان.

- ربط المناطق الجغرافية ببعضها البعض داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.

هـ) الطاقة: تتمثل في الموارد الإستهلاكية الوسيطة وتؤدي إلى سير كافة المصانع مثل البترول، الكهرباء، الطاقة الشمسية والنوية.

و) المادة الأولية: تتمثل في المواد التي تعطيها الطبيعة في شكل خام، تتدخل يد الإنسان لتحويلها إلى خيرات مثل الحديد، الزنك، الفوسفات... الخ.

2- العامل البشري: النشاط الانساني الواعي والهادف يقوم بتحويل المواد الي خيرات مصنعة أونصف مصنعة لتلبية حاجات مختلفة فهو ضروري لتأمين حياة البشرية، وحل المشكلة الإقتصادية. لقد كان محل تقديس كل الديانات، ومن بينها الدين الاسلامي لقوله تعالى: { وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون }، ومحل اهتمام جميع الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم.
تقييم العمل: يمكن تقييمه كما وكيفا.

1- التقييم الكمي: أي معرفة عدد السكان وتركيبهم وتطورهم من فترة لأخرى، لهذا يرى الاقتصاديون أنه لا بد من دراسته من عدة جوانب:

أ- المعدلات السكانية: دراسة مختلف النسب المتعلقة بتطور السكان، مثل معدل المواليد، معدل الوفيات، معدل النمو الطبيعي... الخ.

ب- حسب السن: إعتاد الاقتصاديون تقسيم المجموعة السكانية إلى ثلاث فئات:

- طبقة الشباب (غير منتجة): عمرها بين 0-19 سنة.

- طبقة القوة العاملة النشيطة (المنتجة): عمرها بين 19-60 سنة.

- طبقة العجزة (إنتهى عمرها الإنتاجي): عمرها أكبر من 60 سنة.

ج) حسب الجنس: يؤثر تقسيم السكان إلى ذكور وإناث في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، لأن العادات والتقاليد الإجتماعية في بعض البلدان تحد من فعالية العنصر النسوي لكي يلعب دوره كاملا في الحياة الإقتصادية، فمثلا في البلدان المتقدمة ترتفع نسبة تشغيل المرأة بينها تنخفض في البلدان النامية لا تتعدى 10%.

د) حسب القطاعات الإقتصادية: يختلف تقسيم السكان في البلاد من حيث ممارستهم لنشاطاتهم المهنية وتوجيههم إلى القطاعات الإقتصادية باختلاف مستواهم الإجتماعي والثقافي فإذا كان المستوى الثقافي منخفض، فهذا ينتج عنه تمركز أكبر عدد من القوى العاملة في القطاع الزراعي وبارتفاع التحصيل العلمي تتجه هذه القوة إلى المجالات الصناعية والخدمة ويصبح القطاع الزراعي حديث يعتمد على التكنولوجيا.

2- التقييم النوعي: أي أننا ندرس القوة العاملة من حيث نوعيتها وطبيعتها:

أ) أشكال العمل: يأخذ العمل عدة أشكال تختلف طبيعته وشروطه وأسلوب تنفيذه.

1- أشكال العمل من حيث طبيعته: يأخذ أربعة أشكال:

-**الإختراع:** يهدف إلى تحقيق تحسينات في الإنتاج وإدخال أساليب إنتاجية جديدة، لذا فهو يتطلب تفكيراً وذكاء كبيرين، إن هذا الشكل يكون على نحو مكاتب لدراسات تضم فريقاً من الإختصاصيين والفنيين وفائدة المخترع تمتد إلى شعوب وتستمر في إعطاء ثمراتها على مر السنين.

الإدارة: يحتل عمل الإدارة مركزاً خاصاً في المؤسسات لا سيما المشاريع الضخمة لما تقوم به من وظائف متمثلة "التقدير - التنسيق - التنظيم - القيادة - الرقابة".

- **التنظيم:** يكون غالباً ممتزجاً مع عمل الإدارة نفسها، يقومون بتقسيم العمل وتنظيمه بشكل علمي، فالיום بعد تطور طويل في هذا النوع من الأعمال يقوم به مهندسون إختصاصيون.
- **التنفيذ:** إن هذا النوع يؤدي بصورة مباشرة إلى إنتاج السلع ويكون في حقل الإنتاج.

2- أشكال العمل من حيث شروطه: ينقسم إلى قسمين:

العمل المستقل: يقوم به الإنسان وهو متمتع بكامل حريته في تنفيذه وإنجازه، إن أعمال الإدارة والتنظيم والإختراع كلها تختار الإستقلال الشخصي لكونه سيداً على نفسه يتخذ القرارات على نفسه.

العمل التابع: إن العامل مرتبط بالمؤسسة التي يعمل بها برابطة اقتصادية وقانونية "عقد العمل" والإرتباط من الناحية الاقتصادية يشترى رب العمل من العامل، فيصبح له حق التصرف في العمل ويوجهه ويستخدمه، أما من القانونية فتحدد وقت العمل والأجر المناسب وظروف العمل.

3- **أشكال العمل من حيث أسلوب تنفيذه:** إن العمل يتم تنفيذه بصورة فردية كالصناعات اليدوية والفنية، أما العمل الجماعي فيظهر في المشروعات الكبرى.

ب- تقسيم العمل:

1- **حسب الجنس:** يتوافق مع مرحلة الإنتاج الطبيعي حيث تقوم الأنثى بالشؤون الداخلية للعائلة كتربية الأولاد وغيرها والذكر يعمل خارجياً عن طريق الفلاحة، الصيد، الدفاع ... الخ.

2- **التخصص المهني:** يتماشى مع مرحلة الإنتاج من أجل المبادلة إذ أن زيادة الإنتاج أدت إلى تخصص المجموعات في مهن مختلفة كالحرفيين والصناعيين والزراعيين.

3- **التقسيم الحديث للعمل:** يتوافق مع الإنتاج الرأسمالي ويوجد نوعان من أشكال التقسيم:

أ- **إختصاص المؤسسات الإنتاجية:** أي أن كل مؤسسة تختص في عمل معين مثل المؤسسات الصناعية، الزراعية، الخدمية.

ب- **التقسيم الفني للعمل:** يتم داخل المؤسسة الواحدة حيث يقوم كل عامل بجزء من العملية الإنتاجية، إن هذا النوع من التقسيم يعود إلى آدم سميث الذي بحث في مصنع الدبابيس، وأن عملية صنع إبرة واحدة تقسم بين 18 عاملاً يتخصص كل واحد في مرحلة معينة واحدة.

أثار التقسيم الفني للعمل: إن الآثار الناتجة عن تقسيم العمل الفني للعمل اجتماعية وإقتصادية.

آثار إقتصادية: - يساعد على الإقتصاد في الوقت فالعامل الذي يتخصص في عمل واحد بصورة دائمة ومستمرة لا يضيع الوقت في الإنتقال من مكان إلى آخر.

- يساعد على الإقتصاد في رأس المال.

- يزيد من مردودية وإنتاجية العامل الواحد.

- يزيد في الروابط الإقتصادية بين الأمم.

آثار اجتماعية:

- يزيد في تمتين الروابط التضامنية بين أفراد المجتمع الواحد، إذ يجد الفرد نفسه مساهم في إنتاج سلعة بصورة مشتركة.

- يؤدي إلى نفور لدى العمال: فالعامل في هذه الحالة يصبح كالآلة يقتصد على حركات بسيطة يرددها طوال حياته.

- يفقد روح الإبداع والشعور بالمسؤولية فلا يشعر بأي تطور أو زيادة في مواهبه.

ج- تنظيم العمل: إدخال أساليب جديدة في العملية الإنتاجية واستخدام العمل بطريقة علمية وعقلانية، من بين هذه النظريات على سبيل المثال:

نظرية تيلور: لاحظ أن مردود العامل ضعيف ويقوم بحركات بعضها غير مفيد، وبعضها بطيء، وأنه لا يستفيد على الوجه الأكمل من الأدوات الموجودة تحت تصرفه، والسبب في ذلك هو إعطاء الحرية للعامل يتعلم بنفسه وبعد دراسات وصل إلى الأسلوب الآتي:

- تحليل الحركات التي يقوم بها العامل ويتم تحسينها وفق خطة معينة.

- تحليل العمل.

- الفحص الدقيق لكل جزء من العمل.

- ضبط الوقت وتسجيله

- إخضاع العمال للفترات التكوينية

- إدخال نظام الحوافز المادية والمعنوية.

نتائج النظرية التيلورية: إن النظرية قابلة للتطبيق في جميع المؤسسات وفي جميع مراحل الإنتاج، إلا أنها تزيد من إرهاق العامل لأنه مكلف بتنفيذ حركاته بشكل سريع، مما يجعله متوتر الأعصاب، جاهدا وراء بلوغ السرعة القصوى المفروضة عليه مما يفقده لذة العمل ويصبح مجرد آلة. إلا أنها تفيد من الناحية المادية بارتفاع أجرته من 30 % إلى 100 % من الأجرة الأصلية.

معالجة التنظيم العلمي للعمل: لقيت هذه النظرية معارضة كبيرة من قبل النقابات العمالية فأدخلت عليها تعديلات منها:

(أ) **الناحية الجسمية:** أعيد تحليل الحركات وتركيبها مع إدخال فترات التوقف للإستراحة على أساس العامل المتوسط.

(ب) **الناحية النفسية:** إجراء محاولات كثيرة لتقوية الروابط بين العامل والمؤسسة التي يعمل فيها منها:

- فكرة التعاون بين المستهلك والمنتج.

- نشر فكرة المصلحة الوطنية أي أن العامل يعمل لزيادة الثروة الوطنية مع رفع الأجور

والتعويضات.

3- رأس المال: أصبح الحديث عن تراكم رأس المال وسياسة الإستثمار متداولة داخل الأوساط التي تهتم من بعيد أو قريب بمشكلة التنمية الاقتصادية، واتفق الجميع على أن تراكم رأس المال هو أساس التقدم الإقتصادي لأنه يساعد على رفع انتاجية العمل ويزيد الوفرة الإقتصادية وقد ركزت كل النظريات على مصادر تكوين رأس المال في المجتمعات العصرية أي الدور الذي يلعبه كلا من الإدخار والإستثمار في تمويل الإقتصاد الوطني.

مفهوم رأس المال: هو مجموع المواد التي يستعملها الإنسان في عملية الإنتاج أي المواد التي لا تصلح للإستجابة الفورية للرغبات بل تساعد على الحصول على مواد أخرى، وبعبارة أخرى مجموع الأموال الوسيطة التي تستخدم في تدابير وسيطة لزيادة إنتاجية العمل.

خصائص رأس المال: يتسم بـ 3 خصائص رئيسية:

1- رأس المال مجموعة من الأموال غير المتجانسة: فهو يضم مواد مختلفة بعضها نهائي وآخر

وسيط وآخر خام.

2- مجموعة من الأموال غير المباشرة: أي أنها مواد تجهيز تعمر طويلا في حياة المجتمع.

3- خاصية التوالد: إن رأس المال مجموعة من المواد القابلة للتوالد أي لا تتعدم اثر الاستعمال

الأول فهي تستعمل عدة مرات وتدخل في عدة دورات انتاجية مما يؤدي إلى ميلاد مداخيل جديدة وقيم مضافة.

أهميته: تكمن الأهميته الإقتصادية لرأس المال في:

1- رفع الإنتاج.

2- رفع الإنتاجية.

3- رفع أو زيادة فعالية العمل البشري.

4- تخفيض التكاليف.

5- الإستغلال الجيد للوقت.

أنواع رأس المال: ينقسم إلى عدة أقسام:

- 1- رأس المال القانوني: مجموعة الحقوق التي يملكها الأفراد على بعض القيم قد تكون حقوق ملكية أو حقوق دين الأسهم، السندات، العقارات، الأموال المودعة في البنوك.
- 2- رأس المال المحاسبي: مجموعة القيم النقدية التي يخصصها التاجر المباشر أعماله التجارية.
- 3- رأس المال الإقتصادي: (سبق تعريفه).

تكوين رأس المال

إن رأس المال عنصر مشتق من الإنسان يتشكل من عنصرين هما: الإدخار من جهة وتخصيص هذه الإدخارات لإنتاج الخيرات وبعبارة أخرى الإستثمار.

- 1- الإدخار: المبلغ المالي الذي يودعه الشخص في مؤسسة مالية يساهم في تكوين رأس المال معين مقابل الحصول على فوائد.

العوامل المؤثرة على الإدخارات:

- 1- السعر، 2- الدخل، 3- سعر الصرف (العملة)، 4- السياسة الإقتصادية المنتهجة، 5- الوعي

الإجتماعي، 6- المستوى الثقافي

أنواع الإدخار: هناك نوعان من الإدخارات:

(أ) ادخار اختياري (ارادي): أي ينبع من شخصية الفرد نتيجة الموازنة بين وضعيتين ادخار أم عدم الإدخار.

(ب) إدخار إجباري (الإرادي): تفرضه الدولة على كل شخص يقوم بنشاط معين داخل حدودها مثل الضرائب والرسوم.

2- الإستثمار: العملية القاضية والمتمثلة في شراء المعدات والأدوات وبناء المصانع التي تعمر طويلا ف حياة المجتمع.

انواع الإستثمارات:

(أ) استثمارات إنتاجية: تساهم بصورة مباشرة في رفع الإنتاج مثل: شراء الآلات والتجهيزات وبناء المصانع ... الخ.

(ب) استثمارات خدمية: تساهم بصورة غير مباشرة في رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي وتسهل القيام بجميع النشاطات مثل: الصحة، التعليم، الطرقات ... الخ.

تمويل الإستثمارات

إن تكوين رأس المال يشكل الحجر الزاوية لكل سياسة إقتصادية لأن عملية استخدام الفائض الإقتصادي بطريقة عقلانية، تساعد على خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة التراكمات في الإقتصاد الوطني. نميز نوعان من المصادر لتمويل رأس المال هما: التمويل الذاتي والتمويل الخارجي.

I- التمويل الذاتي: عبارة عن المبالغ المالية التي تخلفها المؤسسة أثناء قيامها بالعملية الإنتاجية، يلعب دورا بارزا على مستوى المؤسسة وتطوير الإقتصاد الوطني برمته ويتجلى ذلك فيما يلي:

- يعتبر تمويل داخلي متاح للإستثمارات للمحافظة على رأس المال.
 - ضمان لتسديد الديون فهو عنصر أساسي لإمكانية استئانة المؤسسة والإقتصاد الوطني برمته.
 - إيجابيات التمويل الذاتي: إن هذا المصدر من التمويل له دور ايجابي على المستويين الكلي والجزئي.
- 1- على المستوى الجزئي (المؤسسة الإقتصادية):** يسمح التمويل الذاتي بما يلي:

- الحصول على القروض بمبالغ كبيرة.
- يسمح للمؤسسة للدخول إلى السوق المالية (شراء أسهم في شركات أخرى) وخلق مصادر أساسية للتنمية.
- أخذ جميع الإحتياجات
- تعديل جميع التدفقات والصعوبات التي تعترض وتحدث أثناء دورة الإستغلال.

2- على المستوى الكلي (الإقتصاد الوطني):

- يسمح بحركة رؤوس الاموال وتوسيعها انطلاقا من معدلات مرتفعة للإدخار.
- إحداث تغييرات كبيرة في شروط توزيع الدخل الوطني بين المتعاملين الإقتصاديين إذ يلعب دورا هاما في الشركات الصناعية فمثلا يغطي من 10 % إلى 80 % من تكوين رأس المال في اقتصاديات الدول الغربية.

II- القروض: إذا لم تكن المصادر الذاتية غير كافية، فإن الدولة تلجأ إلى مصادر أخرى (إرادات غير عادية) وتعتبر هذه الظاهرة ميزة جميع الدول بعد الحرب العالمية الأولى فهي وسيلة استثنائية للحصول على الأموال اللازمة لتكوين رأس المال.

مفهوم القرض: مورد مالي تحصل عليه الدولة من الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية تتعاهد برد المبلغ مع الفوائد وفقا لشروط متفق عليها.

أنواع القروض: تتعدد صور وأشكال القروض ويمكن أن ننظر إليها من عدة زوايا:
(أ) من حيث فترة السداد: وتنقسم إلى ثلاث أقسام:

- 1- قروض قصيرة المدى: لا تتعدى فترة سدادها سنة واحدة.
- 2- قروض متوسطة المدى: تنحصر فترة سدادها بين 2 - 7 سنوات
- 3- قروض طويلة المدى: تكون فترة تسديدها من 7 سنوات إلى 100 سنة.

(ب) من حيث استعمالها: تنقسم إلى قسمين:

- 1- قروض استهلاكية: توجه لتغطية الإستهلاك من المواد الغذائية وغيرها.
- 2- قروض استثمارية: توجه لتكوين رأس المال وخلق استثمارات جديدة.

(ج) من حيث مصدر الحصول عليها: تنقسم إلى قسمين:

- 1- قرض داخلي: تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الموجودين على إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم، ولا تزيد من مجموع القوة الشرائية في الدولة لأن كمية النقد تبقى ثابتة وكلما يتم هو تحويل قوة شرائية من جهة إلى جهة أخرى.
- 2- قرض خارجي: تحصل عليه الدولة من حكومة أجنبية أو من شخص طبيعي مقيم بالخارج تلجأ إلى هذا النوع في حالة عدم كفاية المدخرات الوطنية وحاجتها إلى العملات الأجنبية وذلك لتغطية عجز في الميزانية أو لدعم عملتها وقد زادت القروض الخارجية في السنوات الأخيرة وذلك لتنمي هذه الدول دخلها وترفع مستوى معيشة سكانها إذ هذا النوع يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية عن طريق إضافة كمية نقد جديدة إلى الكتلة المتداولة ويلاحظ أن سلطة الدولة في حالة الإقتراض الخارجي أقل منها في حالة الإقتراض الداخلي.

الآثار الاقتصادية للقروض:

-الآثار السلبية:

1- بالنسبة للقروض الداخلية: لا تمثل الزيادة الحقيقية في القدرة الشرائية داخل البلاد لأن كمية النقود لا تتغير.

2- بالنسبة للقروض الخارجية:

(أ) تمثل زيادة حقيقية في كمية النقود، وفي حالة سدادها تشكل عبئاً على الإقتصاد الوطني خاصة إذا استعملت كقروض استهلاكية.

(ب) في حالة سداد القروض تؤدي إلى تقلص الانفاق العام.

(ج) يؤثر مباشرة على الإستهلاك والإدخار بالنقصان.

(د) تلجأ الدولة إلى إصدار النقود لسداد القروض وبالتالي حدوث التضخم.

(هـ) فقدان الثقة بين الحكومة والمقترضين في حالة عجز في السداد.

(و) تعرض الدولة إلى الاستعمار أو الوصاية أو فرض شروط اقتصادية (إعادة الجدولة).

- الآثار الإيجابية:

(أ) القروض الإستثمارية تؤدي ثمارها إلى الأجيال القادمة.

(ب) في حالة الحروب فإن القروض تغطي مصاريف الحرب.

(ج) في حالة الكوارث والزلازل فإن القروض هي المنقذ الوحيد لسد الخطر.

(د) في الدولة الرأسمالية تعتبر القروض وسيلة استراتيجية لمعالجة آثار الدورة الاقتصادية (الكساد والتضخم)

(هـ) القروض الأجنبية ضرورية لتمويل الإستثمارات وخاصة عند الدول التي تعاني من ندرة رأس المال.

4-التقدم التكنولوجي والمعرفة

1- مفهوم التكنولوجيا: هي مجموع المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية الملائمة للإنتاجية وبعبارة أخرى تطبيق النظرية العلمية في الواقع العملي للحصول على نتيجة معينة في مكان وزمان معينين.

2- أهداف التكنولوجيا: للتكنولوجيا أهداف إيجابية وأخرى سلبية. فالإيجابيات تتجسد في تطور البشرية بصفة عامة، أما السلبيات فتتمثل فتلوث البيئة، وانتشار البطالة، والقضاء على البشرية فالحروب.

3- آثار التكنولوجيا: لها آثار عديدة:

- تحسين الإنتاج والإنتاجية

- تحسين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

- تحسين نوعية القوة العاملة.

6-النظريات السكانية

1- النظريات التفاضلية "تشجع التناسل": إن كل الديانات تشجع على زيادة التناسل، لأن الإنسان خليفة الله في الأرض ومن بينها الدين الإسلامي لقوله تعالى "إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد" ويقول الله تعالى "لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم" صدق الله العظيم، ويقول الرسول (ص) "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج إنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء".

أما المذاهب الاقتصادية فتشجع على زيادة التناسل لاعتبارات اقتصادية واجتماعية. فالمذهب الرأسمالي يعتبر الإنسان هو الركيزة الأساسية في العملية الإنتاجية، ونفس الشيء بالنسبة للمذهب الاشتراكي إذ يعتبر الإنسان هو القوة الحية في المجتمع فهو وسيلة وهدف لتحقيق العملية التنموية.

2- النظريات التنشؤمية "التي تحد من النسل": يرى أصحاب هذه النظرية أنه لا بد من التوافق بين الموارد الاقتصادية وحاجات الإنسان. إذ كان العرب في الجاهلية يتكاثرون بسرعة، فأدت بهم الطبيعة إلى وأد البنات.

نظرية مالتوس: تتلخص هذه النظرية التي ظهرت سنة 1798 أن المتاعب الاقتصادية الفقر والحروب والمجاعات سببها الزيادة السكانية وعدم تناسب معدل المواليد مع الموارد الغذائية اللازمة لحياة الإنسان وقد بنى هذه النظرية على جملة من الفرضيات:

- الطعام ضروري لكل فرد.
- الغريزة الجنسية ضرورية لبقاء الإنسان.
- إن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الطبيعة على إعطاء الموارد الاقتصادية، فالمواد الغذائية تتزايد بمتواليه حسابية (1، 2، 3، 4، ...) وعدد السكان يتزايد بمتواليه هندسية (2، 4، 8، 16، ...) وأن كل جيل يتضاعف بعد 25 سنة، ومن هنا فإن السكان سيواجهون مشكلة الغذاء آجلا أو عاجلا، إقترح جملة من الحلول:

- 1- إن الإنسان يختص بقوة فكرية وعقلية فعلية بحفظ النفس والعفة.
 - 2- سن التشريعات التي تحد من الزواج المبكر "تأخير سن الزواج".
 - 3- عوامل طبيعية مثل الحروب والجفاف ... إلخ.
- نقد النظرية:** أحدثت ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والاقتصادية والدينية. فالكنيسة اعتبرته زنديقا لأنه خرج عن تعليمات المسيحية والرأسماليون يعتبرون أن العمل هو الأساس لبناء المجتمع الرأسمالي أما الإشتراكيون يرجعون الفقر إلى العلاقة الإنتاجية الرأسمالية وليس الزيادة السكانية.

الفصل السادس: النقل والتجارة

1- النقل (أهمية النقل والعوامل المؤثرة فيه، أنماط النقل)

1- مفهوم النقل:

يعرف النقل بأنه " النشاط الاقتصادي الذي يتعلق بحركة الأفراد أو السلع من مكان إلى آخر متجاوزا المسافة المكانية و البعد الزمني بهدف خلق المنافع أو زيادتها أو تطويرها"⁽⁵⁾

كما يعرف بأنه "نظام حركة الناس و السلع و المرافق و الوسائل اللازمة للقيام بذلك")

2- **أهمية النقل:** يعد النقل الدعامه الأساسية للاقتصاد ووسيلة للتقدم، مما يعني الاهتمام به و بتطويره

و تخطيطه كما يحدد مفهوم النقل أيضا بأنه " مجموعة من الطرق و الوسائل و التكنولوجيا و

الإجراءات التنظيمية و الاقتصادية التي تهدف إلى نقل الإنسان و إنتاجه من مكان إلى آخر "

و لان النقل خدمة فهذه الأخيرة تعد " الطريقة العلمية لخدمة الإنسان و النظام الاجتماعي الذي يساعد على حل مشكلاته و تنمية قدراته"، كما يعرفها كوتلر بانها" اي نشاط او اداء يمكن لطرف ان يقدمه لطرف آخر"

و النقل يعد ضمن الخدمات المتعددة في الاقتصاد و هي:

- الخدمات المهنية كالمحاماة و المحاسبة
- الخدمات الصحية
- الخدمات المالية و منها خدمات المصارف
- خدمات التعليم و النقل ... الخ

و تعرف اقتصاديات خدمات النقل من خلال اهتمامها بالآتي:

- الطلب على خدمات النقل
- مدى ارتباط الشبكة المرغوبة بمناطق التوطن الصناعي و مناطق استخراج المواد الاولية.
- خصائص عرض خدمات النقل التي تتيحها وسائل النقل البديلة و المنافسة.
- دراسة التكاليف المتغيرة و الثابتة و اهمية كل منها في وسيلة النقل المعينة.
- سوق خدمات النقل و التعرف على درجة المنافسة السائدة
- امكانية خلق منافع جديدة للسلع و الخدمات و تتمثل خدمات النقل في توزيع السلع من اماكن توفرها الى اماكن اتخدامها و الطلب عليها، و يعد منتجي الخدمات هم من يوصل خدمة النقل الى المستهلك و ذلك وفق اقل تكلفة ممكنة و هو هدف كل مؤسسة تحتاج لاداء خدمة النقل.

فمن المعروف ان " ارض و وسيلة نقل للنفط و الغاز الطبيعي هي خطوط الانابيب، و ارض و وسيلة نقل للبضائع هي النقل المائي (حيث النقل بالسكك الحديدية يكلف ثلاثة اضعاف تكلفة النقل المائي) و النقل بالشاحنات يتكلف عشرة اضعاف النقل بالسكك الحديدية، و يعتبر النقل الجوي اغلى انواع النقل على الاطلاق"

و قد تكون خدمة النقل فيها توازن، او عدم توازن فاذا " كانت المادة المتوفرة في المصدر (مخازن البائع) مساوية لكمية المادة المطلوبة (مخازن المشترين) ففي هذه الحالة يسمى نموذج النقل (النموذج المتوازن) اما اذا اختلفت الكمية المطلوبة بالزيادة او النقصان عن الكمية المتوفرة في المصنع او مخازن البائع فيسمى عندها نموذج النقل غير متوازن" و بالتالي تعد مشكلة نقل المنتجات او القيام بخدمة النقل للمنتجات من مخازن لتوزيعها في الاسواق المتعددة من اهم المشاكل التي " تسعى ادارات منظمات الاعمال لحلها و جعل كلفة النقل الكلية ادنى ما يمكنه "

و تعد اقتصاديات خدمات النقل مرتبطة بعناصر عديدة من الخدمات كخدمة السفر، خدمة نقل البضائع، و بالتالي لابد من ان تتسم هذه الخدمات بخصائص معينة فيما يتعلق بعرض هذه الخدمات و سوقها و مدى تدخل الحكومة في عملها، و كل تعاون داخل ادارة مؤسسة ما بين رؤسائها و مرؤوسيهها هو لتحسين نوعية خدمات النقل و تحقيق العائد المناسب منها. و بالتالي تربط خدمات النقل بطرق و وسائل متعددة، برية، جوية، و بحرية حيث ينفرد النقل البحري مثلا بـ 5/4 من تجارة السلع الدولية " و حيث تتعدد وسائل النقل المختلفة التي تعمل داخل خدمات النقل سواء كانت شركات السلك الحديدية او شركات النقل على الطرق البرية، وكذلك شركات النقل البحري و شركات النقل الجوي و شركات النقل بالانابيب كما أسمعنا لذلك مسبقا.

و تعد وسائل النقل بالسكك الحديدية من اهم وسائل النقل المذكورة لاهميتها في تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العسكرية باعتبار مقدرتها على نقل كميات وفيرة من السلع و الاشخاص. و عموما يعد سعر و نوعية الخدمة المقدمة في اي وسيلة كانت من وسائل النقل من العوامل المهمة لاستمرارية تواجدها و تغلبها على عامل المنافسة حيث تتميز نوعية الخدمة مثلا بالآتي:

- سلامة الوصول. السرعة

- الامان

- خدمة الباب للباب

- تكرار الوسيلة و استمراريته

- سهولة الشحن و التفريغ

- الثقة بوسيلة النقل

- درجة الراحة

- السلامة من الخسائر

كما تهتم اقتصاديات خدمات النقل بعملية التنظيم و التخطيط اي التنسيق بين وسائل النقل المتعددة، هذه العملية التي يراعي فيها الآتي:

- سرعة نمو السكان

- زيادة حجم النقل

- زيادة سرعة وسائل النقل

- مدى استخدام التقنية الحديثة

- مدى تطور الصناعة الموجودة في البلد

- شبكة النقل المتوفرة

- ادخال اساليب فنية احصائية في عملية تخطيط النقل

3- خدمات النقل و العلوم الأخرى:

تتدخل علوم عديدة في تحديد مفهوم و دور النقل كعلم الهندسة المدنية و الميكانيكية (المسائل الفنية بميل الانحدارات لشبكات النقل) و علم تخطيط المدن (تحديد مسارات شبكات النقل)، و علوم التكنولوجيا و المحاسبة في تبويب كل الميزانيات و التكاليف المرتبطة بتقديم (الحلول الفنية للمشاكل المطروحة)، و علم تاريخ الحضارة (الصناعة بالدراسات التي تبرز تطور وسائل النقل) و علم الجغرافيا (توفير البيانات الخاصة بالمناخ، استغلال مناطق جغرافية جديدة ...) و علم الادارة في صياغة اهداف وسائل نقل معينة و الاقتصاد بصورة عامة يركز على عناصر هي:

- الطلب على خدمات النقل و مدى ارتباط الشبكة المرغوبة بمناطق التوطن الصناعي و مناطق استخراج المواد الأولية
- مدى اعتماد القطاعات الانتاجية على شبكات النقل في مرحلتي الانتاج و التوزيع
- تعلق علم الاقتصاد بدراسة التكاليف المتغيرة و الثابتة
- دراسة سوق خدمات النقل و التعرف على درجة المنافسة السائدة
- امكانية احداث منافع جديدة للسلع و الخدمات

4- أنواع خدمات النقل

يمكن التمييز بين نوعين من خدمات النقل:

- أ- الطلب على خدمات النقل المتعلقة بالافراد او ما يسمى بخدمات السفر
 - ب- الطلب على خدمات النقل الخاصة بنقل السلع او البضائع
- و الاثنان يتطلبان من المؤسسة القيام بالآتي:
- تحديد و وضع خطط التشغيل خاصة في المدى القصير مما يعنى معرفة مثلا اوقات الذروة و الركود مما يعين على تنفيذ:

- جداول الصيانة لوحدات المستخدمة في النقل و الهياكل الثابتة
- تقرير خدمات النقل المطلوبة
- تحديد الاسعار و تعديلها
- التنبؤ بالايراد المتوقع
- تبني سياسات توظيف الافراد، و القيام بالاستثمارات على المدى الطويل

محاضرات في الجغرافية الاقتصادية

و ترتبط مسألة الطلب على خدمات النقل المتعلقة بالافراد او ما أسميناه بخدمات السفر بالاغراض المطلوبة و هي " العمل، شراء و بيع السلع، تلقي التعليم، الزيارة، العلاج، عقد الصفقات التجارية و اخيرا الاستجمام و السياحة " .

و هي أمور تتطلب من المؤسسة دراسة أغراض السفر، خصائص المسافرين و التقلبات في الطلب على السفر سواء كانت يومية، اسبوعية او موسمية، كما ترتبط خدمات النقل المتعلقة بالبضائع بمواقع المنتجين و المستهلكين و المستهلكين و بما يعد عوامل اساسية يحددها w.Hay في ثلاثة عناصر هي:

- المنشأ
- منطقة الوصول (المقصد)
- الحجم

كما نصنف انواع النقل طبقا لمختصين آخرين كالآتي:

تصنيف أنواع النقل

التصنيف	النوع
وفقا لمجال التشغيل	- نقل داخلي (ضمن نطاق الدولة) - نقل خارجي (دولي)
وفقا للمسار	- نقل مائي (نهرى، بحري) - نقل بري (طرق، سكة حديدية، خطوط انفاق، حافلات، مركبات، انابيب) - نقل جوي (طائرات جوية و مائية)
وفقا للقوة المحركة	- عضلي بشري (دراجة، عربة) - حيواني (عربات تجرها الحيوانات) - قوة طبيعية كالرياح (سفن شراعية) - الطاقة (وقود، كهرباء)
وفقا لنوعية الخدمة	- متخصصة (نقل الركاب فقط) - مشتركة (ركاب و بضائع، جوي و بحري معا)
وفقا لمستوى الخدمة	- سرعة (عادي و سريع) - انتظام الخدمة (دائمة، تحت الطلب)
وفقا لطبيعة وسيلة النقل	- نقل عام - نقل خاص

و لتتنوع وسائل النقل، و تعدد حياة السكان في المدن لتعدد متطلبات الحياة الحضرية و رغبتهم في التنقل بسهولة و امان فلا بد ان يهتم في هذا الاطار بتخطيط خدمات النقل بما يقلل من الاختناقات و عملية التلوث البيئي بكافة أشكاله، ذلك ان مفهوم النقل يرتبط بعملية التخطيط التي تتصف بالآتي:

- تعددية جوانبها و مراحلها القصد منها ضمان الاستقرار لنظم النقل
- عملية تعاونية بين مستخدمي النقل (هيئات حكومية، مجالس محلية، منظمات بيئية، الركاب، شركات الشحن)
- دورها أساسي في تحقيق رؤيا مستقبلية لنظام النقل مما يتضمن دراسة شاملة للاستراتيجيات الممكنة في هذا المجال.

كما انه تجدر الاشارة اثناء تعريف النقل و انواعه الى انتشار مصطلح النقل المستدام او ما يعرف بوسائل النقل الخضراء و هي تشير الى " اي وسيلة نقل ذات تأثير منخفض على البيئة و تشمل النقل الميكانيكي و المشي و ركوب الدراجات و تنمية العبور (transit oriented development) و المركبات الخضراء و مشاركة السيارات (car sharing) و بناء أو حماية انظمة النقل في المناطق الحضرية ذات الكفاءة في استهلاك الوقود "و من امثلة النقل المستدام " تجارب في دول مثل تنزانيا و اوغندا و سيريلنكا على عيinat من مستخدمي الدراجات الهوائية و التي أظهرت ان الدراجة الواحدة من شأنها زيادة مدخول العائلة الفقيرة بـ 35% من العائد السابق و خاصة في الوسط الريفي"

4- خصائص خدمات النقل:

لخدمات النقل خصائص عامة عديدة مثلها مثل الخدمات الأخرى، و تتمثل هذه الخصائص في الآتي:

- التفاعل الشخصي
- توجه الناس
- الوقت (الوقت المطلوب لتقديم الخدمة)
- التدريب المطلوب
- الموقع (مكان عمل او آخر)
- التكيف (قابلية تكيف الخدمة)
- التقنية العالية
- الاشراف (الحجم المطلوب لتقديم الخدمة)

كما تتميز خدمات النقل بخصائص مشتركة بينها و بين الخدمات الأخرى و هي:

- عمد الملموسية

- تقلب الطلب
- مساهمة العميل او المستهلك في انتاج الخدمة
- سرعة التلف او تحمل الخسارة
- التباين (اي لا يمكن تقديمها بجودة نمطية واحدة دائما)

كما لها خصائص خاصة او متعلقة بها و منها:

- عدم تخزين الخدمة المنتجة
 - السرعة (صعوبة تتبع المستفيدين من خدمات النقل)
 - الاعتمادية او الاستقلالية (قدرة وسيلة النقل عبر الزمن)
 - تمام انجاز الخدمة من بدايتها لنهايتها
 - تكرار الخدمة
 - المقدره (ترتب خدمات النقل وفق هذا العامل الى النقلابالسكك الحديدية و النقل المائي عكس النقل الجوي)
 - تكاليف عرض الخدمة (و قد أشرنا الى ان تكاليف النقل عن طريق خطوط الانابيب و النقل المائي تعد الاقل تكلفة بالنسبة لوسائل النقل الأخرى)
- 5- مفهوم خدمات النقل و ارتباطها بالطرق:

لا يمكن الحديث عن مفهوم النقل و خدماته دون ربطه بمفهوم شبكات الطرق، ففي هذا المجال يعد الصينيون اول من أنشأ شبكة للطرق و ذلك حوالي 2000 سنة ق م كما يعد العراقيون (اهل بابل) اول من استخدم الاسفلت و ذلك 700 سنة ق م لتعبيد الطرقات، كما شيد الفرس اطول طريق آنذاك في 2500 سنة ق م، و بعد العهد الروماني اشهر عهد بنيت فيه الطرقات و التي بلغ طولها 90000 كم لربط الدولة الرومانية بمستعمراتها المختلفة و ذلك لفترة قرون، كما قام الرومان ببناء الجسور.

و حاليا تطور انشاء الطرق على يد الفرنسيين و الانجليز بالدرجة الاولى.

و يتم تصنيف شبكات الطرقات وفقا للمختصين كالاتي:

- طرق حرة:

سعاتها كبيرة و السرعة فيها عالية و كذا طاقتها الاستيعابية للربط بين المدن و الاقاليم و المناطق الحضرية.

- طرق سريعة :

و هي تصمم للرحلات بين المناطق الاقليمية و الحضرية و طاقتها الاستيعابية تصل الى 1400 مركبة / ساعة.

- طرق شريانية رئيسية:

و غرضها استيعاب حجم من الرحلات الحضرية و بسرعة تصل الى 60كم/ساعة و طاقة استيعابها 800-1200 مركبة/ساعة و هي ترتبط بين المدينة و ضواحيها.

- طرق شريانية ثانوية:

و مهمتها نقل حركة المرور المتولد عبر مناطق ضمن المناطق الحضرية دون المرور فيها.

- طرق تجميعية:

و وظيفتها كجميع الحركة المرورية المتولدة عن منطقة من مناطق التجمعات السكنية و التجارية و ربطها بالطرق الشريانية حيث طاقتها الاستيعابية 600-800 مركبة/ساعة و سرعتها 40 كم /ساعة.

- الطرق المحلية:

و هي طرق قصيرة تعمل على تنسيق الحركة المرورية بين الطرق التجميعية و الابنية السكنية، طاقتها الاستيعابية بين 500 و 600 مركبة و سرعاتها من 20 الى 30 كم / ساعة، و تعد هذه الطرق في ادنى مرتبة من حيث التصنيف و لكنها الاولى بالنسبة لمعيار العدد و مجموع الاطوال داخل المدينة.

و يتضح مدى الارتباط بين خدمة النقل و تطور شبكة الطرق و تعلق ذلك بالسكان حيث كلما زاد عدد السكان و اتسعت مساحة المناطق الحضرية، زادت الحاجة الى خدمة النقل خاصة بوسائل النقل السريعة و ذات المسار الحر كالمetro و السكك الحديدية و الترام، و كلها وسائل قليلة الضوضاء سريعة مما يجعلها الحل الامثل في نقل الركاب و السلع، خاصة عندما يتعاون على ذلك كل من القطاعين الخاص و العام، فمفهوم خدمة النقل لا يقتصر على قطاع دون آخر و انما يستوي في ذلك القطاعين في اداء المهمة، سوى فيما يتعدى حدود القطاع الخاص او يعد من المهام الاستراتيجية للقطاع العام كالنقل عن طريق metro او السكك الحديدية او الاساطيل البحرية الضخمة.

2-التجارة (تطور التجارة وأهميتها والعوامل المؤثرة في قيام التجارة الدولية):

الإقتصاد الوطني يتكون من مجموعة من القطاعات. فحسب علماء المحاسبة الوطنية فالمتعاملون الاقتصاديون أربعة: المشروعات، الإدارات، العائلات والعالم الخارجي. والبعض الآخر يقسم الإقتصاد الوطني إلى ثلاث قطاعات: الزراعة، الصناعة والخدمات. هذا الأخير يقسم إلى ثلاث قطاعات فرعية:

أ- الخدمات الإدارية: تتمثل في مجموع الإدارات التي تقدم خدماتها العمومية للمواطنين.

ب- الخدمات المالية: تساهم في تمويل الإقتصاد الوطني مثل البنوك، وصناديق التوفير والادخار وشركات التأمين.

ج- قطاع التجارة: يتمثل في إيصال السلع من المنتجين إلى المستهلكين وهو محل دراستنا. سنبين مفهوم التجارة وأنواعها:

- التجارة الداخلية (أهميتها وقنواتها، التجارة الداخلية في الجزائر).

- التجارة الخارجية تعريفها، أهميتها، الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية، أسباب قيام التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات والاتجاهات الحالية للتجارة الخارجية في الجزائر.

مفهوم التجارة: قطاع ينتمي إلى الخدمات يتمثل في استعمال السلع والخدمات وإيصالها إلى المستهلكين لإشباع رغباتهم وحاجاتهم المختلفة سواء داخليا أو خارجيا.

التجارة الداخلية

تمثل في استعمال السلع والخدمات داخل البلد الواحد بعبارة أخرى توزيع جميع السلع على المتعاملين الإقتصاديين والاجتماعيين.

1 - أهمية التجارة الداخلية: تساهم في تحقيق جملة من المزايا وهي:

1- بالنسبة للمستهلك: تتمثل في معرفة حاجياته والعمل على تلبيتها ورفع معدلات الإستهلاك بإجراء دراسات إحصائية (نفسية، اجتماعية وإقتصادية).

2- بالنسبة للمنتج: تلعب دور المعدل بين الطالبين والعارضين فهي:

- عبارة عن وسيلة ربط بين المنتج والمستهلك وهي في خدمتهما.

- تعتبر الوسيلة الأساسية للحصول على المداخيل بالنسبة للعمال وأرباب العمل.

- ولة ضرورية لتنشيط الدورة الإقتصادية.

- تساهم بصورة فعالة في خلف الثروات في الإقتصاد الوطني خاصة إذا كان التوزيع يسير بصورة منتظمة.

- تساهم في حركة وتحويل رؤوس الأموال بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين

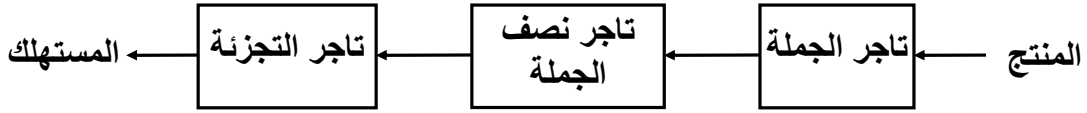
2- قنوات التجارة الداخلية (مراحلها): تنقسم إلى ثلاث مراحل أساسية:

1- **تجارة الجملة:** عبارة عن بيع السلع من طرف المنتجين إلى مؤسسات متوسطة أو صغيرة الحجم.

2- **تجارة نصف الجملة:** مجموعة المؤسسات الصغيرة نسبيا تتحصل على المنتجات والسلع من تجار الجملة.

3- **تجارة التجزئة:** أصحاب المحلات الصغيرة التي تبيع المنتجات إلى المستهلك.

إذن فهياكل التجارة الداخلية تتماشى والدورة البيانية الآتية:



ملاحظة:

إن هذه الدورة تختلف من قطاع إقتصادي لآخر ومن نظام لآخر. فمثلا يستطيع أن يكون تاجر الجملة هو نفسه المنتج، وفي القطاعات ذات المنتجات صغيرة الحجم تصبح العلاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك.

التجارة الخارجية

عبارة عن حركة السلع والخدمات بين دولة ودولة أخرى، وبعبارة أخرى تحويل السلع إلى الخارج والحصول عليها من الخارج (التصدير والإستيراد).

1 - أهمية التجارة الخارجية: إن هذا القطاع يلعب دورا حيويا في الإقتصاد الوطني:

- يساهم في زيادة الثروات وبالتالي إرتفاع الأموال للدولة وذلك لتغطية مختلف النفقات.
- يساهم في زيادة الإستثمارات داخليا وخارجيا.
- يساعد في حركة رؤوس الأموال عالميا.
- يساهم في تقدم الدولة نظرا لما توفره من عملة صعبة.
- إن التجارة الخارجية ساهمت بقسط كبير في تقدم البشرية. فالنظام الرأسمالي تطور وازدهر بفضل التجارة الخارجية (التجارة مع المستعمرات والحصول على القوة العاملة والمعادن من هذه المستعمرات بأسعار زهيدة).
- إن النظرية الإقتصادية أعطت أهمية كبيرة للتجارة الخارجية ومن بين هذه النظريات نظرية التكاليف النسبية (سندرسها فيما بعد).
- نظرا للدور المتزايد للتجارة الخارجية، وبهدف تنظيم إقتصاد عالمي تسوده العدالة في المبادلات أنشئت المنظمة العالمية للتجارة OMC سنة 1994.

2- أسباب قيام التجارة الخارجية: نرجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جملة من الأسباب:

- 1- التقسيم الدولي للعمل (التخصص):** حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلع معينة، في العالم توجد كتلتين، كتلة الدول المنتجة للمواد الأولية تتمثل مهمتها في تصدير هذه المواد بشكل خام وكتلة الدول الصناعية التي تصنع المواد الأولية وتبيعها بأسعار باهضة.
- 2- الإكتشافات الجغرافية:** إن إكتشاف القارة الجديدة والهند وجنوب إفريقيا كلها عوامل أدت إلى ازدهار التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال عالميا.

3- عدم قدرة الدولة على إنتاج جميع السلع: إن إختلاف مواقع الدول عن بعضها البعض جعلها لا تستطيع إنتاج جميع الخيرات التي تحتاجها مما يفرض عليها إستيرادها من الخارج، وعندما تعاني من فائض في بعض السلع يتوجب عليها التصدير إلى الخارج.

5- نظرية التكاليف النسبية: تتلخص هذه النظرية حسب ريكاردو. أنه إذا سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا. لتوضيح ذلك إليك المثال الآتي:

الدول السلع	الجزائر	تونس
البترو	60	80
الزيتون	90	50

1- الجزائر:

التكلفة النسبية لإنتاج البترول = $90/60 = 0.66$

التكلفة النسبية لإنتاج الزيتون = $80/90 = 1.5$

2- تونس:

التكلفة النسبية لإنتاج الزيتون = $80/50 = 0.625$

التكلفة النسبية لإنتاج البترول = $50/80 = 1.6$

من خلال المثال يجب أن تتخصص الجزائر في إنتاج البترول نظرا لإنخفاض تكلفته النسبية،

وتونس

تتخصص في إنتاج الزيتون نظرا لإنخفاض تكلفته النسبية.

إن هذه النظرية بالرغم من أنها ساهمت في ازدهار التجارة الدولية إلا أنها في عالمنا المعاصر

أصبحت

غير قابلة للتطبيق وذلك للأسباب الآتية:

- عدم وجود المنافسة التامة.

- عدم تجانس أذواق المستهلكين نظرا لإختلاف المعتقدات والعادات والتقاليد.

- إن تخصص كل دولة في إنتاج سلعة واحدة يؤدي إلى التبعية من جهة وإزدواجية

الإقتصاد

الوطني من جهة أخرى.

3- الفرق بين التجاريتين الداخلية والخارجية: إن الإقتصاديين يؤكدون على وجود فوارق جوهرية بين

التجاريتين الداخلية والخارجية استنادا إلى جملة من العوامل وهي:

1- إختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية في الداخل عنها في الخارج: بالرغم من إشتراك التجارة الدولية والداخلية في الأسس والقواعد، إلا أنهما يختلفان فالمشاكل النقدية الدولية تختلف في جوهرها عن المشكلات النقدية المحلية. فمثلا تجار مدينة البرج لا يجدون أية صعوبة في شراء الأقمشة في محلات سطيف في حين أنهم يواجهون صعوبات نقدية كبيرة إذا أرادوا شراء الأقمشة من فرنسا أو إيطاليا، وذلك في صعوبة تحديد سعر الصرف. ومشاكل تحديد أسعار المنتجات لها طابع داخلي وطابع خارجي فقد تستطيع دولة فرض نظام للرقابة على الأسعار الداخلية في حين تجد صعوبة كبيرة في تحديد أسعار المنتجات الأجنبية.

2- قدرة عوامل الإنتاج على الإنتقال: إن عوامل الإنتاج تنتقل بسهولة داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب انتقالها عبر الحدود السياسية الدولية. فمثلا إذا اختلفت أجور العمال في منطقتين أو نشاطين داخل دولة واحدة عملت المنافسة على إنتقال العمال بسهولة من منطقة الأجر المنخفض إلى منطقة الأجر المرتفع. أما على المستوى الدولي فالعامل لا ينتقل بسهولة عبر الحدود السياسية بسبب إختلاف اللغة والعادات والتقاليد والإجراءات الإدارية التي تقيد الهجرة إلى دولة أجنبية. نفس الشيء ينطبق على رأس المال والمواد الغذائية إذ يعتمد أصحاب رؤوس الأموال إلى الإحتفاظ بأموالهم داخليا خشية الإضطرابات السياسية أو الخوف من التأميم.

3- إختلاف النظم النقدية: إن التجار في دولة واحدة يستطيعون إستخدام عملة واحدة حيث لا توجد رقابة أو قيود على إنتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة، أما خارجيا فلكل دولة نظامها النقدي و عملتها الوطنية الخاصة مثل: الدينار، الفرنك، الدولار... الخ. زيادة على ذلك فهناك بعض الدول تتمتع بمركز إقتصادي كبير وقوي مثل: أمريكا، ألمانيا، اليابان...، ومن ثمة أموالها تتمتع بقبول عام لدى البنوك والمؤسسات المالية العالمية عند التحويل.

4- إختلاف السياسات الوطنية: النظم القانونية والإقتصادية والضريبية والإجتماعية تختلف من دولة لأخرى فلكل دولة نظام خاص بالتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل مثل: الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على النقد الأجنبي.

5- إنفصال الأسواق: إذا كانت الأنواع المختلفة من القيود التي تضعها كل دولة على تجارتها الخارجية تتسبب في انفصال الأسواق عن بعضها البعض. فإن التحسن في وسائل الإتصال والدعاية والإعلان على مستوى الدولي قد أدى إلى التخفيف من حدة إنفصال الأسواق وهناك العديد من الأمثلة تبين إختلاف الأذواق بين الدول.

6- إختلاف السلطات السياسية: أبناء الدولة الواحدة يخضعون لسلطة واحدة كما يجمعهم تراث واحد ويوجد بينهم شعور خاص بالهالة والتضامن قد لا يتحقق في علاقاتهم مع غيرهم من أبناء الدول الأخرى.

الفصل السابع: مفهوم الاقتصاد السياحي

تمهيد:

إن مفهوم السياحة هو مفهوم شاسع وذلك الى كل مختص وهو يعالج ويقدم المفاهيم الاساسية والمتعارف عليها لدى المختصين في السياحة ، وهذا المفهوم يختلف من عالم الى آخر.

1- تعريف السياحة

تعني كلمة السياحة في معناها الأول السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي ، في الماضي سافر الناس لأهداف مختلفة منها التعرف على العالم ودراسة اللغات الأجنبية

- أما السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة " الاستمتاع بجمال الطبيعة" وهذا التعريف يعود للألماني " جوببير فولر " بتاريخ 1905.

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي " شوليرن شرانتنهوس " عام 1910 بأنها " الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا في هذا الصدد يرى مؤسس الأبحاث السياحي " KRAPTE HUNSIKER " أنها مجموعة من العلاقات والأعمال التي تكونت بسبب التنقل واقامة الافراد خارج مقر سكنهم اليومي حيث ان هذا التنقل لايدخل في إطار النشاط الإنساني المريح .. الخ .

رغم صحة هذه التعاريف فإنها غير كاملة وغير شاملة للظاهرة السياحية كما نراها في عصرنا الحالي ، لأن هذه التعاريف لاتشمل سوى جوانب معينة في الظاهرة كالسفر ، والتنقل ، والاقامة خارج السكن اليومي المعتاد واشباع حاجات معينة داخل البيئة.

وحتى يمكن الوصول الى تعريف عام وشامل للظاهرة سنورد تعاريف علمية اخرى يعرفها قاموس (Petit Robert) على أنها مجموع الأنشطة المتعلقة بتنقل السياح واقامتهم خارج سكنهم اليومية وهي وفق هذا التعريف ، تتمثل في الاعمال والأدوات التي تتعلق باقامات السواح وتنقلهم ونشاطاتهم الترفيهية فالسياحة إذ تشمل على عدة عناصر :

- وسائل النقل المختلفة ، هياكل الإقامة ، المطاعم والملاهي ، والمقاهي ، والحدائق وغيرها والوقت الحر فهي بذلك تكون صناعة تختلف عن الصناعات الأخرى نظرا لتداخل عدة قطاعات ونشاطات في تكوينها .

- أما المجلس الإقتصادي والإجتماعي الفرنسي فقد عرفها في قراره الصادر سنة 1972 بأنها " فن تلبية وإشباع الرغبات الشديدة والتنوع التي تدفع الانسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي .. إلخ " هذا التعريف يضيف شيئا جديدا إلى التعاريف السابقة وهو إعتبار السياحة فن يعني ذلك أنها قطاع مميز عن قطاعات النشاطات الاقتصادية الأخرى بسبب طبيعتها ووظيفتها وأسلوب وأدوات تطويرها وإختلافها عن الخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة للمواطن .

2- أنواع السياحة

1 - حسب جنسيات السياح : تنقسم السياحة الى نوعين رئيسيين هما:

(أ) - سياحة خارجية (دولية) وتكون من قبل مواطنين اجانب داخل حدود دولة اخرى وفي جميع الحالات يتم إختيار الحدود الدولية و صرف عملة أجنبية صعبة خلال فترة السياحة. والسياحة الخارجية تنقسم إلى نوعين سالبة وموجبة:

- **فالسالبة** تحصل عندما يذهب مواطنون البلاد للسياحة في الخارج وينفقون عملة صعبة وفروها داخل البلاد .

- والموجبة تحصل عندما يحضر مواطنون اجانب إلى دولة معينة وينفقون عملة صعبة تساعد في زيادة الدخل الوطني.

(ب) - سياحة داخلية : تتم من قبل مواطني دولة معينة داخل حدود دولتهم وتنفق فيها عملة محلية

2- وتنقسم السياحة حسب هدفها إلى عدة أقسام هي:

(أ) - السياحة العلاجية:

تكمن في هذا النوع من السياحة الحاجة إلى العلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين وتمارس بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع وهي تنقسم إلى عدة انواع حسب الوسائل الطبيعية المستخدمة في العلاج وهي :

1- السياحة العلاجية المناخية :

ويتم العلاج عن طريق المناخ وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال والبعض الآخر في البحار وغيرها.

2 - السياحة العلاجية المعدنية:

تشمل السياحة المعدنية شكل السياحة الصحية الاكثر إنتشارا لكن التقاليد المنتشرة في هذا الميدان تجعلها تتجاوز هذا الإطار تماما حيث أنها تعتبر كاحدى وسائل التسلية والراحة وتملك الجزائر إمكانيات هامة من الحمامات المعدنية لاتزال غير مستغلة ، وفي إطار حصيلة الحمامات المعدنية التي أنجزت عبر كل التراب الوطني سنة 1986م⁽¹⁾ ، تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية يمكن أن يسمح إستغلالها بتوسيع المنتجات السياحية.

ب- السياحة الترفيهية:

تكمن فيها الحاجة للراحة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد علما بأن كل إنسان يبحث عن التنوع في حياته ويهرب ويتحرر من روتين (العمل اليومي) وتمثل الراحة الفعالة أحيانا بتغيير مكان السكن وهدف هذا النوع من السياحة هو المحافظة على صحة الفرد.

ج- السياحة الرياضية:

وتقسم الى نوعين سالبة وموجبة ، والسياحة الرياضية الموجبة تتمثل بالسفر والإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضات المعروفة وتمثل السياحة الرياضية السالبة بالسفر والإقامة من أجل مشاهدة المباريات والإحتفالات الرياضية⁽¹⁾ .
والسياحة الرياضية بشكل عام تشكل وسيلة لتطوير التبادل السياحي بالنسبة للشباب ، ويستحسن أن تشجع الجزائر تنظيم هذه التظاهرات عبر الوطن.

د- السياحة الثقافية :

وتهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الشخص من خلال تشجيع حاجاته الثقافية للتعرف على المناطق والدول غير المعروفة له وهي مرتبطة بالتعرف على التاريخ والمواقع الاثرية والشعوب وعاداتها وهذا النوع من السياحة مشهور ومعروف في مصر واليونان وإيطاليا ، وهي سياحة نخبوية حتى من البلدان المتقدمة لأنها تكاد تنعدم في الجزائر إذا لاتجد اقبالا لحد الان من طرف السكان المحليين وتبقى حكرا على السواح الاجانب ومهما يكن ينبغي أن يشكل تعميم السياحة الثقافية هدفا لتقويم التراث الثقافي (علم الاثريات والمتاحف والمسارح) من زاوية تجارية محضة وفي نفس الوقت وسيلة لتشجيع الشباب على الاهتمام بالثقافة بكل أشكالها .

هـ- السياحة الرسمية: تنقسم إلى نوعين :

1- السياحة الرسمية :

وتكون عندما يسافر أعضاء الوفود أو اشخاص معينين من أجل المشاركة في محادثات رسمية أو من أجل المشاركة في إحتفالات دولية معينة .

2- السياحة الرسمية الاقتصادية : وتكون عندما يسافر الشخص من أجل مشاهدة المعارض التجارية والصناعية .

سيسمح تطوير شبكات الاتصال وتحرير الاقتصاد بزيادة الزيارات الشخصية أو في اطار التظاهرات المختلفة ، كالمؤتمرات والأسواق والمعارض .. الخ .

كما ينبغي أن تركز جهود الترقية من خلال توفير عرض خاص (فيما يخص امكانيات الإستقبال وتقنيات الاتصال وتهيئة المساحات .. الخ) على تنمية هذه السوق في مجال الاجتماعات المهنية التي تعرف إنتشارا واسعا وذات النتائج المعروفة على الصعيد الاقتصادي.

و- السياحة الدينية :

وتعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية ومن أشهر المواقع الدينية في العالم التي شهدت زيارات دينية منقطعة النظير مكة المكرمة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية وكذلك دولة الفاتيكان في روما بالنسبة للمؤمنين بالعقيدة المسيحية.

السياحة ذات الطابع الديني التي لايمكن إعتبارها شكلا من أشكال السياحة في الجزائر وحسب العرف تتم على شكل طقوس حول الاضرحة المصلية المعروفة نوعا ما ، وقد أدى تطور المجتمع إلى تراجع هذه التظاهرات التي تشكل تراثا ثقافيا كفيلا بتطوير المنتجات السياحية من ناحية أخرى ، يمكن إعادة الاعتبار للمواقع الدينية التي اعتادت على زيارتها مختلف الطوائف الدينية قصد تشجيع النشاط السياحي.

ي - السياحة حسب الشكل التنظيمي وهي:

1- السياحة الجماعية :

وتكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا وضمن برنامج يشمل الاماكن المنوي زيارتها ومكان المنام والطعام وغيرها ، وهي تنظم عن طريق وكالات السياحة والسفر وتنقسم الى قسمين :

(أ) - تنظم المجموعة الواحدة برنامج الرحلة لوحدها من حيث مدة الإقامة في المناطق السياحية والاقليمية المنوي زيارتها وتحدد طرق المبيت والطعام المنوي استخدامها في الاماكن السياحية أي انه يكون غير مخطط لها مسبقا حسب برنامج .

(ب) - سياحة جماعية منظمة : يكون برمامج الرحلة معد مسبقا من قبل شركات السياحة او وكالات السياحة والسفر ومحدودة ظروف المنام والطعام وعدد الليالي التي يقضيها السياح والامكنة المنوي زيارتها .

2- سياحة فردية :

وهي سياحة من افراد لوحدهم للاقامة خارج مكان سكنهم الاصلي تنقسم الى نوعين:

(أ) - سياحة فردية غير منظمة.

(ب) - سياحة فردية منظمة.

3 - فوائد وعيوب السياحة:

أولاً: فوائدها:

تحقق السياحة فوائد كثيرة للمجتمع إذا وضعت في إطار إستراتيجية التنمية الوطنية ووفرت لها الشروط اللازمة لتنميتها من هذه الفوائد مايلي:

1- تساهم في توفير العملة الصعبة للدولة لان التجارب القائمة تشير الى ارتفاع النسبة التي تشارك بها في تكوين إيرادات الدول من العملة الصعبة

2- تساهم في انشاء مناصب عمل جديدة فهي بذلك تعتبر قطاعا مساعدا على محاربة البطالة. فمثلا انشاء مركب سياحي او فندق يؤدي الى خلق مناصب عمل .

3- تساهم في زيادة الدخل الوطني ، وفي تحسين ميزان المدفوعات وذلك ليس فقط بمقدار مايفقه السواح والمسافرون اثناء رحلاتهم ،بل عن طريق مايطلق عليه في علم الاقتصاد "بالمضاعف الاقتصادي" لان الاستثمارات السياحية تؤدي الى سلسلة اخرى من الاستثمارات التي تؤدي بدورها الى زيادة الدخول وهكذا.

4- على المستوى الدولي فانها تحقق الفوائد التالية :

- تساعد على تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب .

في العالم مما يؤدي الى تكوين راي عام دولي للسلام والامن الدوليين كما تساهم في التقارب الحضاري والثقافي والرياضي بين شعوب العالم .

5 - تحقيق عملية التكامل الثقافي والاجتماعي والحضاري داخل المجتمع الواحد ، لانها عن طريق الخدمات التي تؤدي تلعب دورا هاما في التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للسكان خاصة الشباب منهم .

فلسياحة آثارا إيجابية وفوائد تعود على المجتمع إذا ما وفرنا لها كل المستلزمات التي تقوم عليها ويمكن إدراج هذه الاثار فيما يلي:

- إحداث مناصب شغل عديدة وبالتالي تقليص من حدة البطالة .

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك بما ينفقه السواح أثناء إقامتهم وكذلك تضاعف الاستثمارات التي تؤدي بدورها الى زيادة نسبة المداخيل.
 - إسترجاع طاقات العمل لقوتها نتيجة لما توفره لها السياحة من راحة واستجمام .
 - تدعيم العلاقات مع الشعوب عن التعارف والاطلاع على الثقافات والحضارات .
 - الحفاظ على الاثار التاريخية وترقيتها .
 - ترقية الصناعات التقليدية والتراث الثقافي.
- عن طريق التبادلات والرحلات كما حدث بالجزائر شهر اوت سنة 2001 الملتقى العالمي للشباب والذي أدى بدوره إلى عدة مزايا وخاصة منها السياحة والتقارب الثقافي وكذلك الرحلات بين مختلف ومناطق البلاد.

ثانيا : العيوب :

- في تحدينا لعيوب السياحة سنعتمد على تقسيم (أحمد ادريس) في دراسته للسياحة التونسية ، حيث حدد الاثار السلبية للسياحة في ثلاثة أنواع :
- 1- تؤدي الحركة السياحية وخاصة منها الخارجية الى إتصال مجتمع إستهلاكي مع مجتمع نصف استهلاكي أو تحت استهلاكي (الدول النامية) الى نشأة عادات إستهلاكية في الدول المتخلفة خاصة ، بحيث تكون هذه العادات غير مرتبطة بمستوى المعيشة في البلد المستقبل للسواح الأجانب ، كما أن إرتفاع الأسعار يؤدي الى إحداث التضخم مثل تونس ، المغرب ، الجزائر.
 - 2- إن عدم التوازن في الأجور والحظوظ بين موظفي القطاع السياحي ، والقطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك الامتيازات فهذا القطاع يؤدي إلى هروب الإطارات من القطاعات الأخرى إلى القطاع السياحي الذي يتوفر فيه العامل على حظوظ أكثر من العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى (التجربة التونسية تثبت ذلك) كما أن تركيز الخدمات والمرافق السياحية في المدن الكبرى يؤدي إلى خلق النزوح الريفي كما هو الحال في إسبانيا .
 - 3- كثرة الإعتماد على الاقتصاد السياحي (السياحة الخارجية) قد يخلق مشاكل غير متوقعة للاقتصاد الوطني الذي يعتمد كثيرا على الايرادات السياحية بسبب الازمات الاقتصادية والسياحية والنزاعات الدولية التي قد توقف الحركة السياحية نحو البلد (حرب لبنان مثال على ذلك) او حرب الخليج والتي تأثر بها العالم الاسلامي والعربي كله سنة 1991 وما نتج عنه من تاثيرات سلبية على قطاع السياحة ثم تأتي سنة 2001 أي في 11 سبتمبر 2001 وما وقع في الولايات المتحدة الامريكية ثم رد فعلها وإعلانها الحرب على دولة افغانستان فتأثرت بها السياحة الدولية وخاصة منها العربية والاسلامية ، وهذا يؤدي الى التأثير سلبا على اقتصاديات العالم الاسلامي والعربي وحتى العالم الغربي والتأثير الأكبر هو بالنسبة للدول التي تعتمد على السياحة في اقتصادياتها.

ونذكر البناءات الفوضوية بحيث يمكن إنشاء هياكل سياحية في مناطق غير متجانسة عمرانيا .
- إتلاف الطبيعة والاراضي الفلاحية أي إنشاء هياكل سياحية في مناطق زراعية .
- التدهور المحتمل للمواقع السياحية نتيجة إهمالها وعدم صيانتها تؤدي الحركة السياحية خاصة منها الى إتصال المجتمع الاستهلاكي مع المجتمع نصف الاستهلاكي أو تحت المجتمع الاستهلاكي (الدول الفقيرة) مما ينتج عنه نشوء عادات إستهلاكية في الدول النامية غير مناسبة مع مستوى معيشتها .
- تقسيم طبقي إجتماعي : تفرق السياحة بين ذوي المداخل المرتفعة والمداخل المنخفضة وهنا يظهر نوعان من السياحة الرفيعة خاصة بالنوع الأول وسياحة دنيا خاصة بالنوع الثاني من افات إجتماعية منها السرقة والأمراض المعدية .

الفصل الثامن : الاقتصاد الصناعي

تمهيد: تعتبر مسألة التصنيع، قضية مركزية وأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم الحضاري.
إن تخلف الاقتصاد في البلدان النامية يكمن في تخلف القطاعات الاقتصادية والهيكل المشوه للاقتصاد الوطني، وعليه فإن هذه البلدان النامية تسعى لتصنيع اقتصادياتها بهدف تطوير وتغيير نظام قسمة العمل الاجتماعي الدولي وتنويع الهيكل الانتاجي وإرساء القاعدة المادية والتكنولوجية للتطور الاقتصادي وتغيير دور الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.
إن أهمية دراسة الاقتصاد الصناعي تأتي بسبب ماتوليه مختلف الدول ومنها النامية من أهمية كبيرة لك من الصناعة والتصنيع، لكونهما من الوسائل المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري.
إن الاقتصاد الصناعي، هو فرع متميز من فروع الاقتصاد التي تعالج المشاكل الاقتصادية للمشاريع والصناعات وعلاقتها مع المجتمع.

1- تعريف الاقتصاد الصناعي :

وهناك تعريفات عديدة ومختلفة للاقتصاد الصناعي، ومنها أنه يمثل تطبيقاً للنظرية الاقتصادية الجزئية لتحليل المشاريع الصناعية والأسواق والصناعات.
وللاقتصاد الصناعي عدة أسماء منها، اقتصاديات الصناعة والتنظيم الصناعي والتجارة واقتصاد الاعمال.

أما تسمية الاقتصاد الصناعي فقد تم تبنيها في بداية الخمسينات من خلال كتابات عدد من الاقتصاديين، و في الستينات أيضاً ، إلا ان الاقتصاد الصناعي كمفهوم يرتبط بنشوء وتطور الصناعة كقطاع متميز من قطاعات الانتاج خلال مرحلة تاريخية طويلة نسبياً.

يتكون الاقتصاد من عنصرين رئيسيين، يختص الأول منهما بالجانب الوصفي والذي يتضمن المعلومات بخصوص المنشآت الصناعية والبيئة الصناعية التي تتواجد بها هذه المنشآت وعرض عوامل الانتاج والسياسات التجارية ودرجة المنافسة السائدة.

ولا بد من ذكر أن المصادر التي تغطي الاقتصاد الصناعي، نادرة وقليلة جداً، كما لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول المواضيع التي تدخل في دائرة الاقتصاد الصناعي.

2- الصناعة، أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية

نبذة تاريخية موجزة عن نشوء وتطور الصناعة :

يرجع نشوء وتطور الصناعة إلى فترات تاريخية طويلة، أي منذ بداية تكوين المجتمعات، ثم تطورت لتصل في العصور الحديثة- إلى ما هي عليه ، ومن هذه المراحل:

أولاً: مرحلة الصناعة المنزلية:

عُرفت الصناعة في بداياتها كشكل من أشكال النشاط المنزلي، الذي كانت تمارسه العائلة، من قبيل حياكة الملابس والغزل، وصناعة ادوات الطبخ وألخ. وكل ذلك كان يهدف إلى تلبية احتياجات الأسرة، دون ان يخصص منه شيئاً للتجارة أو الحصول على ربح ما. ويعود السبب في ذلك لقلّة الانتاج الذي بالكاد يكفي أفراد الأسرة. إلا أن هذا النوع من الانتاج استمر حتى تحول إلى مورد أساسي لتلك العوائل.

ثانياً: مرحلة الحرفية:

تأتي هذه المرحلة مكتملة لمرحلة الصناعة المنزلية، إذ تحول بعض المنتجين المنزليين إلى تجار وحرفيين في مدنهم وقراهم، مثل الحدادين والنجارين والنساجين وغيرهم. وظلت هذه المرحلة قائمة حتى القرون الوسطى، إذ وصلت الحرفية، كنمط صناعي سائد في تلك، إلى أعلى المستويات خاصة في فترة البناء الورشي في أوروبا.

ثالثاً: مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة:

خلال هذه المرحلة تم الانتقال إلى العمل في الورش او المحال، التي تجمع عدداً من العمال الحرفيين لقاء أجر معين يتم الاتفاق عليه، إلا أن هذا النوع من التعاون الانتاجي، ظل محدود الفائدة؛ وذلك بسبب غياب تقسيم العمل؛ لما له من أهمية كبيرة في رفع انتاجية العمل وزيادة الانتاج وتخفيض نفقاته وبالتالي زيادة الارباح.

رابعاً: مرحلة المشغل الرأسمالي: في هذه المرحلة تم تمثيل الشكل التنظيمي الأساسي للانتاج الرأسمالي. عندما يقوم رب العمل باستخدام عدد كبير من العمال في عدد من المشاغل. وأنتشرت هذه المشاغل في عدد من الدول الأوروبية، منذ اواسط القرن 16 وحتى قيام الثورة الصناعية في إنكلترا لتستمر إلى دول أخرى.

خامساً: مرحلة الصناعة الآلية:

شهدت هذه المرحلة دخول انواع جديدة من الآلات والمكائن بعد الثورة الصناعية، والتي جاءت على خلفية التطور الهائل والتقدم العلمي والتكنولوجي. وفي هذه المرحلة أيضاً تم الانتقال من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة.

مفهوم المشروع الصناعي وأهدافه

ينظر إلى المشروع الصناعي (Industrial Firm) ويمكن أن يطلق عليه أيضاً المنشأة الصناعية أو الوحدة الانتاجية، على أنه النواة الأساسية للصناعة. وهناك أختلاف في وتعدد في المفاهيم المعطاة للمشروع الصناعي؛ بسبب تعدد الزوايا التي ينظر إليه منها، ولكنه ينظر إليه وبشكل عام على أنه تنظيم مملوك من قبل شخص واحد أو بالمشاركة مع عدد قليل أو كثير من الأفراد والذي يمارس او يمارسون نشاطاً انتاجياً من نوع ما من أجل الحصول على ربح ما او تحقيق هدف ما. وهناك العديد من الأهداف التي تدفع أصحاب المشاريع لممارسة نشاطها ومنها:

أ. تعظيم الربح.

ب. تعظيم المبيعات.

ج. تعظيم نمو المشروع.

د. تعظيم قيمة المشروع.

هـ. أهداف إدارية.

دور الصناعة في التنمية الاقتصادية

تعتبر عملية التصنيع، عملية ناتجة عن او مصاحبة للتنمية الاقتصادية. وهو (التصنيع) يمثل احد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنمية، إذ أنها تمثل زيادة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي الاجمالي.

وعليه لا يمكن تحقيق تنمية دون تطوير عملية التصنيع او القطاع الصناعي، وعليها فأنهما عمليتان متلازمتان. وهنا لا بد من الانتباه إلى الشروط التي تتوفر في البلد الصناعي، والتي من الممكن من خلالها ان نطلق على بلد ما بانه بلد صناعي، ومنها ، يكون ربع الناتج المحلي الاجمالي هو من القطاع الصناعي، وكذلك أن حوالي 60% من انتاج القطاع الصناعي، يأتي من الصناعة التحويلية وأن نحو 10% من السكان يعملون بالصناعة.

3-الانتاج الصناعي وبنية القطاع الصناعي

1. مفهوم الانتاج الصناعي وانواعه

إن أي عملية صناعية يكون هدفها النهائي الانتاج، وهناك الكثير من الطرق الفنية لتغيير وتكييف الموارد الطبيعية لإنتاج انواع مختلفة من السلع والخدمات الصناعية. إذن فالانتاج الصناعي هو اساس النشاط للمشروع الصناعي.

ويقسم الانتاج الصناعي إلى عدة اقسام منها، وذلك تبعاً لدرجة إنجازة في إطار الوحدة الانتاجية:

- الانتاج المكتمل.
 - الانتاج غير المكتمل.
 - المواد نصف المصنعة.
 - الاعمال ذات الصفة الصناعية.
- كما يمكن تقسيم الانتاج الصناعي، وفقاً لدوره وسماهمته في إطار الاقتصاد الوطني، أو القطاع الصناعي.

- الانتاج النهائي.

- الانتاج الوسيط.

ويتم تقسيمه كذلك تبعاً لدرجة الأهمية في النشاط الانتاجي للمنشأة الانتاجية:

- الانتاج الرئيسي.

- الانتاج المساعد.

- الانتاج العرضي.

2. مؤشرات الانتاج الصناعي

هنالك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الانتاج الصناعي، وهي:

اولاً: المؤشرات الكمية

تهتم بالجانب الكمي او القيمي من الانتاج، وهناك انواع من هذه المؤشرات:

- المؤشرات العينية.

وتهتم بحجم الانتاج من الناحية المادية او الفيزيائية. مثال: القماش يقاس بالمتري الطولي

والولاذ والاسمنت يقاس بالطن.

- المؤشرات العينية التقديرية.

وتقيس كميات متجانسة لا يمكن جمعها كوحدة عينية مطلقة للفوارق الموجودة بينها، مثل

تحويل الوقود إلى وحدات حرارية نمطية، كوحدة حرارية بريطانية لانتاج الفحم والنفط

والغاز.

- المؤشرات النقدية.

وتسمح هذه المؤشرات بجمع الوحدات المنتجة المختلفة من حيث وحدات القياس، عن طريق جمع القيم النقدية لتلك المواد.

ثانياً: المؤشرات النوعية

وتكون هذه المؤشرات مختصة بوصف المنتجات الصناعية كقيم استهلاكية ومنافع سلعية، يتم تحديدها على أساس الجودة والنوعية لتلك المنتجات.

ويمكن هنا التمييز بين ثلاثة أنواع من مجموعة مؤشرات الانتاج القيمية:

أ. الانتاج السلعي(التجاري).

ويضم هذا المؤشر كل الانتاج الصناعي الذي يسوق للغير خارج المنشأة الانتاجية مضافاً إليه الانتاج المستخدم داخل المنشأة نفسها لأغراضها الخاصة مضافاً إليه التغير في المخزون للسلع المعدة للبيع.

$$\text{الانتاج السلعي} = \text{المبيعات} + \Delta \text{ المخزون}$$

$$= \text{المبيعات} + \text{مخزون نهاية المدة} - \text{مخزون أول المدة}$$

ب. الانتاج الصناعي العام.

ويتضمن هذا المؤشر كل أوجه نشاط المشروع المتعلق بالانتاج الصناعي بغض النظر عن درجة انجازه. ويدخل في هذا المؤشر الانتاج السلعي والتغير في رصيد نصف المواد المصنعة من انتاج المشروع وكذلك التغير في الانتاج غير المكتمل فضلاً عن التغير في رصيد العدد والادوات الاحتياطية والقوالب من صنع المشروع.

وتمثله المعادلة التالي:

$$\text{الانتاج الصناعي العام} = \text{الانتاج السلعي} + \Delta \text{ رصيد المواد نصف المصنعة المنتجة} +$$

$$\Delta \text{ الانتاج غير المكتمل} + \Delta \text{ رصيد العدد والادوات المنتجة}$$

ج. الناتج الصناعي أو القيمة المضافة

وهو من أفضل المؤشرات لقياس الناتج الصناعي، لأنه يعكس الانتاج الصافي ومساهمة المشروع في خلق القيمة المضافة. ويتم استخراجها عن طريق طرح مستلزمات الانتاج المشتراة من الخارج من قيمة الانتاج الاجمالية:

$$\text{الناتج الصناعي (القيمة المضافة الاجمالية)} = \text{قيمة الانتاج الاجمالية} - \text{مستلزمات الانتاج}$$

إن القيمة المضافة في هذه الحالة تسمى الأجمالي؛ لأنها تتضمن قيمة الاهلاك، وباستبعاد الاهلاك من القيمة المضافة الاجمالية نحصل على القيمة المضافة الصافية:

$$\text{القيمة المضافة الصافية} = \text{القيمة المضافة الاجمالية} - \text{الاهلاك}$$